www.kassioun.org

1083

الاثنين 15 آب 2022

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

ما وراء أرقام الموازنة...2022 [12]

الاقتصاد السوري مصاب بالسكتة

الافتتاحية

سورية تركيا
إلى أين؟

أثارت التصريحات الأخيرة لوزير الخارجية التركي حول سورية موجة من ردود الأفعال غلب عليها التشنج من جانب المتشددين من الأطراف السورية. وهذا ليس مفاجئاً بطبيعة الحال، فقد عوّدنا المتشددون أن يبذلوا قصارى جهدهم في عرقلة أية خطوة من شأنها تقريب الحل.

ما ينبغي أن يتأسس عليه فهم التطور في الموقف التركي، هو طبيعة الصراع العالمي الجاري، وما ينتجه من تحولات كبرى في موازين القوى، وفي تموضع الدول والتيارات المختلفة على مختلف المستويات.

وليس صعباً في هذا السياق الاستنتاج أنّ تصريحات وزير الخارجية التركي ليست مبادرة تركية منفردة، بل عمل منسق ضمن ثلاثي أستانا، الذي يتقدم بشكل مستمر نحو انتزاع مبادرة تنفيذ الحل في سورية عبر 2254 بغض النظر إن اشترك الغرب في ذلك أم لم يشترك. ونقول إنّ التصريحات ليست مبادرة منفردة، لأنها قد سُبقت بتصريحات وإشارات روسية متعددة في الاتجاه نفسه، وكذلك بتصريحات وزير الخارجية الإيراني خلال زيارته الأخيرة لدمشق، والتي وصف فيها الأزمة بين سورية وتركيا بأنها «سوء فهم»، وقال: «نحاول حلّ سوء الفهم بين سورية وتركيا عبر الطرق الدبلوماسية والحوار».

تمتد الحدود السورية التركية على أكثر من 900 كم، وهي أطول حدود برية لسورية مع الجوار، وإضافة لذلك، فإنّ هذه الحدود تاريخياً هي حدود حيّة تملؤها التجمعات السكنية والمدن على الجانبين، شأنها شأن الحدود مع لبنان، وخلافاً لوضع الحدود مع العراق والأردن. وقد نتج عن ذلك تداخلٌ سكاني كبير وقديم. هذا إلى جانب مسألة الموارد المائية التي تتمحور حول الفرات ودجلة وإنْ لم تكن محصورةً بهما.

كل هذه العوامل مجتمعة، وضمن الظرف الدولي الجديد، تجعل من الوصول إلى علاقات طبيعية بين سورية وتركيا مسألة أمن وطني لكلا البلدين. وبالملموس المباشر، فإنّ كسر الحصار الغربي على سورية، لا يمكن أن يتم بشكل فعلي دون تحويل الحدود السورية التركية إلى أداة أساسية في محاصرة الحصار الغربي المفروض.

ولكن هذا كلّه لا يمكن أن يتحقق دون إشارات ملموسة من تركيا اتجاه مسألتين أساسيتين؛

الأولى هي إثبات أنه ليست لديها مطامع توسعية في سورية، وإثبات احترامها للسيادة السورية ووحدة سورية، وهو أمرٌ تعبر عنه كلامياً حتى الآن، وهذا أمر جيّد لكنه غير كاف، ولن يُستكمل ولن تتحقق مصداقيته دون أفعال ملموسة تثبت ذلك.

المسألة الثانية: هي احترام سيادة الشعب السوري في تقرير مصيره بنفسه عبر الحل السياسي الشامل وفق 2254، والذي ينص على حوار بين مختلف الأطراف السورية، وليس «حسماً» أو «إسقاطاً»، والتصريحات الأخيرة تشير إلى اقتراب تركي جزئي من جوهر القرار، ولكنه أيضاً غير كاف؛ إذ يجب أن ينعكس في الموقف من الحوار السياسي المطلوب بين السوريين، والذي يجب أن يكون حواراً شاملاً لا يستثني أي مكون سياسي، بما في ذلك مَسد التي ما يزال الموقف التركي المتشنج منها غير مفهوم؛ لأنّ المواقف المتشنجة التي تغلق الآفاق أمام أي طرف سوري وتسعى لمنعه من الاشتراك في الحل الشامل، من شأنها فقط أن تعزز العمل الأمريكي باتجاه التقسيم... وبالتوازي فإنّ المصلحة الوطنية، ومصلحة مجلس سورية الديمقراطية وما يمثله، تصبّان في اتجاه واحد، هو اتجاه الابتعاد عن الأمريكان وألعابهم التخريبية.

إنّ نموذج الحل القادم في سورية، والذي يجب أن يشمل الجميع، وأن يقوم على الحوار، يمكنه هو نفسه أن يتحول إلى عدوى إيجابية في المنطقة، وفي تركيا نفسها، التي لا يمكن أن يتحقق أمنها الوطني بشكل مستقر ومستدام دون الوصول إلى صيغ أخوية للتعاون ولحل المشكلات عبر الحوار...

شؤون عمالية

إلى أين وصل استغلال العمال

02

ملف «سورية 2022»

حول تصريحات وزير الخارجية التركي

06

شؤون محلية

بذريعة الدعم الصناعي مزيد من الوأد الزراعي

11

شؤون عربية ودولية

كيسنجر يعلن: خيارات واشنطن أصبحت محدودةً

17

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

العمال صانعو الحياة

تعلن الجهات الرسمية غرف الصناعة في المحافظات المختلفة مراراً وتكراراً أن الإنتاج وتحسينه من أولويات عملها، وسوف تسعى بما أوتيت من قوة وما أوتيت من موارد لتحقيق هدف زيادة الإنتاج وتطويره سواء عبرها مباشرةً أو عبر شركاء محليين وغير محليين وتعقد تلك الجهات الاجتماعات والندوات وتشكل مجالس الأعمال مع شركائها في الدول الأخرى، وتم إصدار العديد من القوانين التي تنص على الاستثمار في الجانب الإنتاجي الصناعي والزراعي والآن في الطاقة الكهربائية «الطاقة البديلة والمتجددة» كما يقال عنها.

هذا الكلام الذي تردده على مسامعنا الجهات المختصة في المسألة الصناعية والإنتاجية، يبقى هذا الكلام كلاماً طالما أن الواقع الإنتاجي والصناعي ينحدر نحو الأسفل بخطه البياني من حيث عدد المنشآت العاملة، والتي تئن من وطأة التكاليف العالية لأسباب أهمها عدم توفر المواد الأولية التي بمعظمها مستوردة من الخارج والصعوبة الأخرى التي تواجه من بقي من الصناعيين عدم توفر المشتقات النفطية، وإن توفرت فأسعارها عالية تزيد من تكاليف الإنتاج وبالتالي لا توجد سوق للتصريف إلا بشق الأنفس وهذا الواقع قد عبر عنه بمرارة مجموعة كبيرة من الصناعيين المكتوين بنار الإجراءات الحكومية ويحذرون من مخاطر تلك الإجراءات على استمرار صناعاتهم.

ماذا يعني هذا الوضع؟ أي ماهي نتائج التضييق والحصار على الصناعة بشقيها الزراعي والصناعي بالرغم كما يقال عن ضرورة دعمهما. النتائج المباشرة لسياسة التطفيش يتحمل وزرها العمال المرابطون خلف آلاتهم فهم يخسرون من تلك السياسات القسم الأكبر من أجورهم بسبب التوقفات المتكررة للمعامل، حيث يلجأ أرباب العمل إلى توزيعهم على دفعات مقابل نصف أجورهم، أي يعملون بنصف طاقتهم الإنتاجية المفترضة التي تؤمن لهم أجراً كاملاً وربما حوافز ومكافآت.

الجانب الآخر من سياسات الحكومة تجاه الصناعة أنّ أرباب العمل يلجؤون إلى تصفية معاملهم والهروب خارج البلاد ليبدأوا رحلتهم الجديدة في تأسيس صناعتهم في بلاد المهجر، ولا ندري إن كانت تعي الحكومة تلك المخاطر الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي السياسية جراء ما يجري بحق الصناعة والزراعة والعمال من عمليات قسرية في النهاية تصب في صالح الناهبين وأمراء الحرب بسبب تركز الثروة بين أيديهم وإعادة تدويرها في مطارح لا علاقة لها بالاقتصاد الحقيقي.

الصناعة السورية اقتربت من حالة الانهيار، والطبقة العاملة السورية اقتربت من حافة الجوع وستبحث عن مخارج لترد العدوان على حقوقها ومصالحها وهي تعطي الإشارات بهذا الخصوص وعندها ستكسر كل قيودها لتنتزع حريتها في أن تكون سيدة قرارها لتصنع حياتها.

إلى أين وصل استغلال العمال

كثيرة هي تصرفات أرباب العمل المجحفة بحق العمال والمخالفة لقانون العمل وللقوانين النافذة، وكل يوم نسمع عن معاناة جديدة للعمال وقد اعتدنا على بعضها مثال عدم تسجيل العمال بمؤسسة التأمينات الاجتماعية أو عدم الالتزام بساعات العمل المحددة أو حرمان العمال من إجازاتهم السنوية إلى آخره.

■ أديب خالد

أما اليوم فقد وصل استغلال العمال إلى ابتداع أرباب العمل وسائل جديدة لاستغلال العمال وتكبيلهم قانونياً، فبعض الشركات والمعامل والمصانع تقوم بتصرفات هي صحيحة من وجهة نظر القانون، ولكن الهدف منها استعباد العامل وحرمانه حتى من أجره، فقد اعتاد بعض أرباب العمل بالقيام بإجبار العامل وتبصيمه على سندات أمانة فارغة أثناء بداية العمل أو خلاله الهدف الظاهر منها حماية أرباب العمل من ترك العامل العمل خاصة في حال سحبه سُلفاً على راتبه وبهذه الطريقة يضمن صاحب العمل حقه كما يعتقدون، ولكن ماذا يعني تبصيم العامل على سند أمانة فارغ؟؟ وإلى أي مدى ممكن أن يلحق أذىً بالعامل؟؟

يعتبر سند الأمانة وسيلة للتعامل بين الأفراد سواء كوسيلة ائتمان أو ضمان أو حتى أداة وفاء وقد أحيطت بعقوبة يكاد لا يفلت من يقوم بتحريرها من العقاب بجرم إساءة الأمانة وبمجرد التوقيع أو التبصيم على السند فإنه يتخذ شكله القانوني والقانون السوري من جهته أقر بصحة التوقيع على بياض واعتبره بمثابة إقرار من صاحب التوقيع أو البصمة ورضاه بما سيتم إملاء السند به وأغلب الحالات التي نصادفها في القضاء هو قيام من بيده السند بإملائه وفقاً لرغباته التامة وكتابة أرقام ومبالغ مرهقة، الهدف منها الضغط على الخصم وإجباره على الدفع مهما يكن المبلغ وإن لم يقم بالدفع فالحبس 6 أشهر على الأقل بانتظاره، وبعدها يمكن إيقاع الحجز على أمواله المنقولة وغير المنقولة عبر الطريق المدني، ويحذر دائماً القانونيون المواطنين من مغبة التوقيع على سندات أمانة فارغة أو مكتوبة لما لها من خطر كبير قد يخسر فيها المدين أملاكه وحريته «بالمشرمحي بينخرب بيتو».

أرباب العمل وجدوا في هذه الطريقة القانونية وسيلة مناسبة للضغط على العامل ويطالبونه من خلالها على تقديم جهده وتعبه مجاناً حتى سداد قيمة السند الذي يقوم بإملائه على حسب مزاجه ويضطر العامل وقتها لإذلال نفسه وتلبية رغبات صاحب العمل كاملة خوفاً من التعرض للسجن ومن يضمن رب العمل أنه بعد وفاء العامل لالتزاماته ألّا يقوم بإيذاء العامل من خلال السند، لأن العامل لا يستطيع إثبات علاقة العمل بينه وبين رب العمل بالكتابة في حال عدم وجود عقد عمل مكتوب، ولا يمكن إثبات عكس صحة السند بالبينة الشخصية في القضاء الجزائي.

فإذا كان أرباب العمل حسب زعمهم يعتقدون أنها الطريقة الوحيدة التي يضمنون بها حقهم في حال حصول العامل على سلفة أو قرض من عمله فهذا يعود إلى خطئهم هم بسبب عدم تسجيل العامل في مؤسسة التأمينات الاجتماعية، وبالتالي تكون تأميناته في المؤسسة هي الضامنة في حال عدم وفاء العامل وتسديده الديون التي عليه.

وللأسف بدأت هذه الطريقة بالانتشار بين أرباب العمل بشكل واسع في ظل غياب الوعي الحقوقي والقانوني للعمال، وعدم معرفتهم بخطورة توقيعهم على سندات أمانة وهذا ما حصل في أحد المعامل في المدينة الصناعية في عدرا حيث قام رب العمل بالاستعانة بالأمن وإجبار عمّاله على التوقيع على سندات أمانة وإجبارهم على تقديم جهدهم مجاناً ودون رواتب وأجور بحجة خسارة معمله وعدم وجود سيوله نقدية.

لا يستطيع العامل إثبات علاقة العمل بينه وبين رب العمل بالكتابة في حال عدم وجود عقد عمل مكتوب ولا يمكن إثبات عكس صحة السند بالبينة الشخصية في القضاء الجزائي

النقابي الحقيقي /2/

يبرز دور النقابي الحقيقي أكثر في الظروف الاستثنائية التي تطرأ على العمل النقابي، وظروف الطبقة العاملة المعيشية التي تمر بها وحقوقها ومصالحها، والتي تتطلب من النقابيين التعامل معها بحكمة كبيرة وحنكة بحيث تعبر قرارات التنظيم عن معرفة واضحة بمطالب ومصلحة الطبقة العاملة والتنظيم النقابي. وعلى النقابات الحقيقية أن توفر لديها المقومات مثل: - الاستقلالية، كما ذكرنا في العدد السابق.

■ نبيل عكام

إن تحوّل النقابة إلى أداة أو وسيلة تهادن طبقي من خلال استبدال النضال النقابي وأدواته المجربة والناجعة في تحصيل الحقوق بالرهان على أساليب المهادنة والاستجداء أو التوسل

الديمقراطية في نقابات العمال ونعني في ذلك أن القواعد العمالية هي صاحبة السلطة والوصاية على التنظيم النقابي ولا أحد غيرها من خلال مؤتمراتها العامة في قواعدها العمالية التي هي السلطة الأولى والأعلى في كل منظمة نقابية، وتملك وحدها حق تقرير شؤون النقابة وتوجيه أعمالها ومراقبة أدائها ومحاسبتها، بل ولها وحدها إعداد نظمها الأساسية وقواعد أعمالها الإدارية والمالية. ويتجلى ذلك من خلال – احترام حق الاجتماع لأعضاء النقابات والمؤتمرات التي هي السلطة الأعلى التي تضع نظم وشروط العمل لكل المستويات النقابية. – حق العمال في انتخاب ممثليهم وقياداتهم بدون وصاية أو شروط من أحد، وبعيداً عن القوائم المغلقة. – حق أعضاء النقابات في الترشّح لأي موقع قيادي وفى جميع المستويات بلا تمييز أو شروط معلنة أو ضمنية، فشروط العضوية كافية لحق الترشّح. – حق النقابات في تمثيل أعضائها والتعبير عنهم بشخصيتها الاعتبارية، وحق المفاوضة الجماعية وعقد الاتفاقيات الجماعية مع أرباب العمل أياً كانوا في قطاع الدولة أو القطاع الخاص نيابة عن أعضائها.

إن فقدان الديمقراطية الداخلية للنقابات، يعتبر شكلاً من أشكال التعدي على مصالح الطبقة العاملة والتنظيم النقابي نفسه فعلى سبيل المثال القرار الذي يمنع التجديد للعضو النقابي لأكثر من دورتين وكأن النقابة ملك خاص لصاحب هذا القرار أو الجهة الصادرة عنه هو مصادرة مسبقة لرأي العمال ومصادرة لحق من حقوق العمال النقابيين وخاصة المشهود لهم في قواعدهم العمالية.

أما جماهيرية النقابات العمالية تعنى شمولها لجماهير العمال في عضويتها وليس لأجزاء منهم، وألّا تستبعد من عضويتها أياً من العمال وأن تقوم العضوية فيها على الاختيار والانضمام الطوعي الواعي والحر دون إجبار أو إكراه.

تتجلى جماهيرية النقابة من خلال قاعدتها الأولى التي يبدأ فيها كل نشاط في النقابة وهي مصدر المشروعية والقوة والفاعلية لكل التنظيم النقابي من أدناه إلى أعلاه، وهي اللجنة النقابية في المنشأة وهي أهم مستويات التنظيم النقابي. بمعنى آخر، إن العضوية النقابية تبدأ وتنتهي في مكان العمل حيث توجد جماهير العمال حيث يلتفون حول مصالحهم ويتوحدون، ويجب أن تملك اللجنة النقابية في المنشأة كل الصلاحيات والسلطات وكامل الشخصية الاعتبارية. وهي التي تعمل على جذب العضوية الجديدة، وجمع الاشتراكات من العمال مباشرة وإلغاء الخصم الإجباري للاشتراكات من الأجور، بما فيها ما يسمى بدل انتفاع. إذا لم تكن اللجنة النقابية معروفة في صفوف الجماهير العمالية في المنشأة ومواقع العمل، تفقد اللجنة النقابية قيمتها النضالية، خاصة إذا لم تكن معروفة بمبدئيتها، وباستقلاليتها وبإخلاصها في النضال المطلبي، من أجل مطالب العمال لتحسين أوضاعهم المعيشية، والمهنية مما يجعل العمال، يلتفون حول النقابة، وينتظمون فيها، ويساهمون في بناء النقابة، وفي وضع برنامج عمل، تلتزم النقابة بتحقيقه. وعلى جميع مستويات الهرم النقابي المختلفة، وضع برنامج عمل، مستنبط، من كافة المطالب المشتركة في كل قواعد الهرم النقابي، من أجل تحققه وتنفيذه، من خلال التوجيه العام للاتحاد العام للنقابات العمالية.

إن تحوّل النقابة إلى أداة أو وسيلة تهادن طبقي، من خلال استبدال النضال النقابي وأدواته المجربة والناجعة في تحصيل الحقوق بالرهان على أساليب المهادنة والاستجداء أو التوسل، الذي ينتج عنه تغيير شامل لوظيفة النقابة ولأساليب النضال وللديمقراطية الداخلية في صفوف الحركة النقابية وفقدانها لجماهيريتها.

الطبقة العاملة

بريطانيا- سلسلة إضرابات لعمال البريد لزيادة الأجور

أعلنت نقابة عمال الاتصالات في المملكة المتحدة عن تنظيم سلسلة من الإضرابات في الأسابيع المقبلة لعمال البريد في بريطانيا من أجل المطالبة بزيادة الأجور، وذلك أيام 26 و31 من آب الجاري وكذلك أيضاً أيام 8 و9 من شهر أيلول المقبل واعتبرت النقابة أن هذا سيكون أكبر إضراب في هذا الصيف للمطالبة برفع الأجور بشكل لائق ومناسب. هذا ويأتي هذا الإضراب بعد الاقتراع الذي صوت فيه أكثر من 97% من العاملين في هذا القطاع، ومن المقرر أن يتظاهر أكثر من 115 ألف عامل بريد خلال أيام الإضراب الأربعة، وقالت النقابة في بيان لها: «لا يمكن أن يكون هناك شك في أن عمال البريد متحدون تماماً في تصميمهم على تأمين زيادة الأجور الكريمة والمناسبة التي يستحقونها». وبلغ التضخم في المملكة المتحدة هذا العام ما يزيد عن 13%، حسب بنك إنكلترا.

إسبانيا- العاملون في الطيران يضربون عن العمل حتى نهاية 2022

بدأ العاملون في شركة طيران «ريان إير» الإسبانية، الاثنين الفائت، إضراباً مفتوحاً عن العمل حتى نهاية العام الجاري، بعد فشل المفاوضات الجماعية حول حقوقهم الأساسية، ورفع الأجور بما يتناسب والوضع المعيشي. ويأتي هذا الإضراب بناءً على دعوة اتحاد التجارة الإسباني والاتحاد المستقل لعمال الطيران، للإضراب عن العمل وأشارت النقابات إلى أن هذا الإضراب الثالث للعمال خلال هذا العام سوف يستمر بشكل أسبوعي من الاثنين إلى الخميس على مدار 5 أشهر حتى السابع من كانون الثاني من العام المقبل. وتتمثل مطالب العمال الرئيسية «في تحسين تشريعات العمل الإسبانية ورفع الرواتب إلى مستويات لائقة ومناسبة، ويرى العمال أن حقوقهم الأساسية لا يمكن أن تخضع للمفاوضات»، بما في ذلك حقهم في الحصول على 22 يوم إجازة سنوية، و14 يوم عطلة محددة قانونياً.

المغرب- إضراب عام بولاية سليانة

تعود النقابات إلى التحرّك بعد فترة من الهدنة إلى البدء في إضراب عام في قطاع الزراعة يوم 25 من آب الجاري نتيجة تجاهل لمطالبها حيث ستشهد ولاية سليانة في الأسبوع الأخير من شهر آب الجاري إضراباً عاماً سيشمل المؤسسات التابعة للقطاع الزراعي في الولاية. فقد أعلن الاتحاد المحلي للشغل بسليانة الاثنين الماضي أن النقابة العامة لعمال الزراعة بسليانة، قررت الدخول في إضراب عام عن العمل، وحددت يوم 25 آب الجاري لتنفيذ الإضراب الذي سيشمل جميع المؤسسات التابعة للقطاع الزراعي بولاية سليانة، وذلك على خلفية تعطل تلبية عدد من المطالب. ومن بين المطالب اتخاذ كل التدابير اللازمة لإنقاذ الشركات التعاونية في الولاية، إلى جانب الاستجابة لاستحقاقات عمال الغابات والمراعي، كما طالب الاتحاد بردّ الاعتبار للعاملين بالغابات، واتخاذ كل الإجراءات اللازمة لحمايتهم وتمكينهم من ظروف عمل لائقة أمام تدهور وضعهم المعيشي.

السودان- إضراب مفتوح بشركة السكّر

أعلنت اللجنة النقابية للعاملين في شركة السكر السودانية الدخول في إضراب عام مفتوح اعتباراً من يوم الأحد الذي يوافق السابع من شهر آب الجاري، وذلك من أجل مطالب العمال في الأجور حيث لم تلتزم الدولة بتنفيذها تجاه العاملين، وقالت اللجنة النقابية في بيان لها، إن العاملين بالشركة لم يحصلوا على رواتبهم منذ شهري حزيران وتموز الماضيين، وكذلك لم يحصلوا على فروقات شهري كانون الثاني وشباط من هذا العام، ووفقاً للبيان فقد أوصت النقابة بالإضراب المفتوح عن العمل في إدارة الشركة والمسابك بدءاً من الأحد الموافق السابع من آب الجاري حتى تحقيق كافة المطالب. وحمّل البيان مجلس إدارة الشركة والدولة المسؤولية والتداعيات الناتجة عن الإضراب وناشدت النقابة العاملين الالتزام بتوجيهات لجان الإضراب بالمصانع والوحدات حسب البرامج المعدّة.

المؤتمر الثامن لنقابات العمال في سورية «2»

في العدد السابق من قاسيون نشرنا القسم الأول من نتائج أعمال المؤتمر الثامن لنقابات العمال في سورية، وفي هذا العدد نستكمل القسم الثاني والأخير من أعمال المؤتمر الذي عبّر من خلال ما تم نشره وما سينشر الآن عن الموقف الطبقي والوطني للطبقة العاملة وحركتها النقابية الذي لم يفصل بين المهام الأساسية التي تواجه الحركة، بل ربط بينها بين ما هو طبقي ومطلبي وبين ما هو سياسي وديمقراطي، والفصل بينهما يعني خسارة الطبقة العاملة وحركتها النقابية لوزنها ودورها المؤثرين في الحياة العامة للشعب السوري.

■ محرر شؤون العمالية

الحريات النقابية مطلب أساسي

إن كل ما أشير إليه آنفاً من المظالم والاضطهاد الذي تعانيه الطبقة العاملة مرتبط تمام الارتباط بمسألة على جانب كبير من الأهمية، هي مسألة الحقوق والحريات النقابية التي تشكل حجر الزاوية في تطوير نضال العمال وانتزاع حقوقهم. فتأليف النقابات تعترضه عراقيل شتى، وتقف في طريقه شكليات مختلفة، فعندما يقرر العمال تأليف نقابة ما، عليهم أن يتقدموا بطلب إلى المحافظ فيدرسه ويحيله إلى وزارة الداخلية، وهي بدورها تحيله إلى وزارة الاقتصاد الوطني بعد التحقيق الطويل. ولوزارة الاقتصاد الوطني الحق في قبول أو رفض هذا الطلب. إن كل هذه العراقيل ليس لها إلا معنى واحد، ألا وهو إبعاد العمال عن تأليف النقابات وحرمانهم من حق تنظيم أنفسهم وتركهم أشتاتاً مبعثرين أمام هجمات أرباب العمل.

ويضاف إلى ذلك أن السلطات تتدخل بالشؤون الداخلية لجميع النقابات، وكثيراً ما تعزل مكاتب النقابات المنتخبين من قبل إخوانهم العمال، لا لذنب اقترفوه إلا لدفاعهم المخلص عن حقوق إخوانهم. وكأن النقابة منظمه شبه حكومية. ويفرض عليها من ينال عطف السلطات وتأييدها. تصوروا أيها السادة أن نواب الأمة الذين يشتركون في التشريع ووضع سياسة البلاد الداخلية والخارجية، ليسوا بحاجة إلى من يعترف على انتخابهم بعد حيازتهم ثقة الناخبين، وتصوروا أيضاً أن العمال ليسوا أحراراً في انتقاء من يدافع عن مطالبهم إلا في حالة رضا السلطات عنهم، ولا حاجة لي بأن أذكر الشروط التي يجب أن تتوفر في الأشخاص الذين ينالون ثقة السلطات.

والعمال ليسوا أحراراً في الدفاع عن حقوقهم ومطالبهم ولقمة عائلتهم، فيما إذا اضطروا لإعلان الإضراب كآخر وسيلة من وسائلهم التي يسلكونها لتحقيق مطالبهم. إذ إن إعلان الإضراب كثيراً ما يؤدي بنظر القانون إلى فسخ عقود عملهم وضياع تعويضاتهم، ولقد أثبتت الأكثرية الساحقة من الإضرابات التي أعلنها العمال، أنها كانت من أجل تنفيذ حق منحهم إياه القانون أو قرار صادر من مختلف الهيئات التحكيمية أو القضائية، كإضراب عمال النسيج اليدوي الأخير في حلب وإضراب عمال الباصات في دمشق وشركة الكهرباء في حمص وغيرها.

إن العمال لا يلجؤون إلى الإضراب إلا بعد استنفاذ كافة الطرق والوسائل السلمية لتنفيذ حق من حقوقهم، ولكنهم حين يلجؤون إلى الإضراب مضطرين يتعرضون إلى أعمال القمع والبطش من قبل السلطات كما جرى مع عمال شركتي الخماسية والمغازل والمناسج في الصيف الماضي. وكما جرى لعمال الباصات وعمال النسيج اليدوي والأغباني مؤخراً.

والعمال محرمون تماماً من حق الاجتماع والتداول دون مراقبة السلطات. كما أنهم لا يقدرون على القيام بأي نشاط نقابي في أماكن عملهم، إذ إن سيف التسريح مسلط فوق رقابهم يهدد كل عامل يبدي نشاطاً نقابياً مهما كان بسيطاً.

إن الطبقة العاملة ستواصل نضالها مع جميع الشرفاء في العالم من أجل الدفاع عن كيان سورية الوطني ومن أجل توطيد السلم العالمي وتحريم الأسلحة الذرية والهيدروجينية

الحريات النقابية أساس الحريات الديمقراطية

إن الحريات النقابية هي أساس الحريات الديمقراطية. ولا يمكن أن تتوفر هذه الحريات إذا كان العمال محرومين من أبسط حرياتهم النقابية. إذ كيف يجب أن تتوفر في بلاد ما حرية الرأي والفكر والنشر، والعمال فيها محرومون من حق تنظيم أنفسهم في نقابات تدافع عن مصالحهم ولقمتهم؟ وكيف يجب أن تتوفر في بلاد ما حرية الرأي والفكر والنشر، والعمال فيها محرومون من حق عقد اجتماعات لهم يتداولون فيها أمورهم دون السلطات ومراقبتها؟ وكيف يجب أيضاً أن يقال إن في بلادنا ديمقراطية مع أن العمال حينما يضربون للمطالبة بزيادة الأجور مثلاً، يقابلون من قبل السلطات بالضرب بالعصي والاعتقال بالجملة؟ كيف يمكن أن نقول إن شعبنا يتمتع بحكم ديمقراطي والعمال ليسوا أحراراً في انتقاء من يمثلهم ويدافع عنهم بمكاتب نقاباتهم.

إن الحقوق والحريات النقابية ليست مطلوباً مجرداً، وإنما هي مطلب أساسي جوهري لا يمكن الاستغناء عنه من أجل الدفاع عن مطالب العمال ومعيشتهم. إن العمال لا يمكنهم تحقيق المطالب إلا بالاعتماد على اتحادهم وتضامنهم. ولا يتوفر ذلك إلا بتوفر الحريات النقابية. إن عمال سورية عازمون عزماً أكيداً على متابعة النضال في سبيل إطلاق حرية التنظيم النقابي وتحريره من جميع القيود والشكليات.

عمّال سورية يشجبون الأحلاف الأجنبية

إن بلادنا تتعرض لضغط استعماري أجنبي يرمي إلى فرض أحلاف حربية استعمارية عليها تقضي على سيادتها وتجرّها إلى كتل عدوانية، تهيئة لشن حرب عالمية جديدة، تستخدم فيها الأسلحة الذرية والهيدروجينية وتكون الطبقة العاملة وقوداً لها. في هذا الوقت الذي تلعب فيه الطبقة العاملة دورها الطليعي في مقاومة الأحلاف ومؤامرات المستعمرين على بلادنا، لا يجوز أبداً أن تبقى الحرية النقابية مغلولة مشلولة. في هذا الوقت بالذات حيث طبخ الاستعمار الأمريكي والإنكليزي، الحلف التركي العراقي المجرم، وهو يحاول بجنون محموم جرّ بلادنا وكافه البلاد العربية إلى الاشتراك فيه. تقف الطبقة العاملة مع كافة فئات الشعب والمسؤولين، تسد على المستعمرين الطريق لجر بلادنا إلى هذا الحلف الذي اجمعت على رفضه الأمة شعباً ومجلساً وحكومة. إن الطبقة العاملة مع جميع فئات الشعب والمسؤولين تستنكر المذكرات الأمريكية والتركية التي قدمت إلى الحكومة السورية، والتي تعتبر تدخلاً سافراً في شؤون بلادنا الداخلية. إن الطبقة العاملة ستواصل نضالها مع جميع الشرفاء في العالم من أجل الدفاع عن كيان سورية الوطني، ومن أجل توطيد السلم العالمي وتحريم الأسلحة الذرية والهيدروجينية.

عاشت وحدة الطبقة العاملة وحركتها النقابية. عاش نضال الطبقة العاملة السورية في سبيل مطالبها وحرياتها وحرية بلادها.

حول تصريحات وزير الخارجية التركي

تتوالى حتى اللحظة ردود الأفعال المختلفة على تصريحات وزير الخارجية التركية جاويش أوغلو، والتي أطلقها يوم الخميس الماضي 11 آب. في تصريحاته قال أوغلو: إنه قد أجرى حديثاً قصيراً مع وزير الخارجية السوري فيصل المقداد على هامش اجتماع دول عدم الانحياز الذي جرى في تشرين الأول الماضي «قبل حوالي 10 أشهر».

■ المحرر السياسي

وأضاف أوغلو: «بوتين والمسؤولون الروس قالوا لنا منذ فترة طويلة دعونا نوصلكم بالنظام... كانت هناك لقاءات بين أجهزة المخابرات في البلدين لفترة... الآن بدأت مرة أخرى... تتم مناقشة قضايا مهمة في هذه الاجتماعات».

وقال: «في سورية هناك نظام وهناك معارضة، ومع مرور 11 عاماً، مات الكثير من الناس، وترك العديد من الناس بلادهم، هؤلاء يجب أن يعودوا... لا يمكن لأحد أن يساعد في البناء دون وقف إطلاق النار، ونحن بصفتنا تركيا، سنبذل قصارى جهدنا، لكن وقف إطلاق النار في قلب كل هذه الأمور، لذا سوف نسرع جهودنا في هذا الشأن».

وأضاف وزير الخارجية التركي: «علينا أن نصالح المعارضة والنظام في سورية بطريقة ما وإلا فلن يكون هناك سلام دائم... يجب أن تكون هناك إدارة قوية لمنع انقسام سورية، والإرادة التي يمكنها السيطرة على كل أراضي البلاد لا تقوم إلا من خلال وحدة الصف».

وكانت تصريحات للرئيس التركي قد سبقت تصريحات وزير خارجيته ببضعة أيام، تصب في الاتجاه العام نفسه، وإنْ كانت أقل مباشرة.

وما ينبغي التذكير به في إطار قراءة هذه التصريحات الجديدة، هو أنّ هنالك سياقاً ممتداً لها وليست انقلاباً أو انعطافاً مفاجئاً؛ فإضافة إلى التصريحات الروسية المتكررة عن ضرورة حل القضايا العالقة بين تركيا وسورية عبر الحوار، فقد كانت لافتةً أيضاً تصريحات وزير الخارجية الإيراني خلال زيارته لدمشق قبل أكثر من شهر، وتحديداً يوم 2 تموز الماضي، والتي قال فيها: «إنّ إيران تتفهم المخاوف التركية، ولكنها تعارض أي عمل عسكري في سورية»، وأضاف: «نحاول حلّ سوء الفهم بين سورية وتركيا عبر الطرق الدبلوماسية والحوار»... وكان المحرر السياسي لقاسيون قد نشر مادة حول الموضوع في حينه بعنوان: حول «سوء الفهم» بين سورية وتركيا.

المواقف الروسية والإيرانية والتركية، بطبيعتها وتوقيتها، تؤكد أنّ السياق العام لتصريحات أوغلو وللتصريحات التركية عموماً، ليس سياقاً ثنائياً سورياً تركياً، بقدر ما هو سياق عمل مشترك لثلاثي أستانا، ربما تعكس هذه التصريحاتُ مرحلةً من مراحله التي تم إقرارها في كلٍ من قمتي طهران وسوتشي المنعقدتين على التوالي في 19 تموز، و5 آب من هذا العام.

ردود الأفعال

ليست مستغربةً ولا مفاجئةً على الإطلاق، ردود أفعال المتشددين من الطرفين السوريين، والذين يتقاطعون في الموقف العملي للمرة الألف وأكثر عبر سنوات الأزمة؛ فعلى ضفة متشددي المعارضة- وليس المقصود هنا الناس العاديين الذين استشعروا غدراً أو خيبة أمل بين الواقع وبين ما كانوا يوعدون به أو يتوقعونه- نقول: إنه على ضفة متشددي المعارضة، ظهرت مواقف متشنجةٌ قادتها بشكل أساسي تلك التيارات المقربة من بريطانيا وأمريكا، وخاصة بعض الجهات المعروفة بانتمائها لتنظيم الإخوان المسلمين المركزي، أي التابع مباشرة للمركز الغربي. وعلى ضفة المتشددين ضمن النظام لم يكن الحال أحسن إطلاقاً؛ فهؤلاء عبروا عن سخطهم ورفضهم لأي حوار أو تفاهم مع تركيا، حتى وإنْ كان على قاعدة وحدة الأراضي السورية وسلامتها، وحتى وإنْ كان الوسيط في ذلك هم الروس والإيرانيون!

يمكن فهم هذه البنود الأربعة- الافتراضية ولكن المعقولة في الوقت نفسه- على أنها انتزاع نهائي لزمام مبادرة التنفيذ الكامل للقرار 2254 من قبل ثلاثي أستانا وبغض النظر أراد الغرب المشاركة في التنفيذ أم لم يرد

معنى الأفعال

فهم المعنى العميق لردود الأفعال الحادة هذه، لا ينفصل عن فهم معنى التصريحات نفسها وسياقها العام الذي ترعاه أستانا.

إذا تركنا جانباً البيان الختامي لكل من قمتي طهران وسوتشي، حيث لا جديد يذكر، فإنّ الأكيد هو أنّ تصريحات بوتين خلال قمة طهران والبيان الرسمي للكرملين قبلها بيوم، قد حمل جديداً مهماً، يمكن الآن تلمس معانيه بشكل أوضح من اللحظة التي أطلقت فيها تلك التصريحات. في حينه قال البيان الصحفي للكرملين الذي سبق القمة، وهو ما كرره بوتين في كلمته الافتتاحية ضمنها: «من المقرر خلال القمة الحالية تبادل الآراء في المسائل المفتاحية للتفاعل ضمن هذا الإطار **وتحديد الخطوات المشتركة باتجاه تحقيق أهداف الوصول إلى تسوية نهائية ودائمة في سورية**».

بأخذ كل هذه المعطيات بعين الاعتبار، فإننا إذا أردنا أن نجمل النتائج الظاهرة حتى الآن- وفقاً لتقديرنا وتوقعاتنا- من كلٍّ من قمتي طهران وسوتشي الأخيرتين، يمكن أن نجملها بما يلي:

أولاً: منع أية عملية عسكرية تركية جديدة في الشمال السوري.

ثانياً: العمل المشترك لإخراج الأمريكان نهائياً من سورية، عسكرياً وسياسياً.

ثالثاً: تأمين الظروف اللازمة لحصول توافق نهائي ومستدام بين الأطراف السورية، ينزع فتائل التفجير الحالية واللاحقة، عبر تأمين رضا واسع بين السوريين عن الحل القادم، وعبر تغيير عميق يشترك في صنعه كل من النظام والمعارضة.

رابعاً: تأمين المخارج الاقتصادية والسياسية اللازمة لاستدامة الحل، والتي تتطلب بالضرورة إنهاء الابتزاز الأمريكي بأداة العقوبات مرة وإلى الأبد، وهذا لن يمر دون شكل من أشكال التفاهم بين تركيا وسورية، بحيث تتصل الجغرافيا الاقتصادية لسورية مع الشرق، ويتم عبر ذلك وضع الأساس لتذليل المصائب الاقتصادية على كافة الصعد.

يمكن فهم هذه البنود الأربعة- الافتراضية ولكن المعقولة في الوقت نفسه- على أنها انتزاع نهائي لزمام مبادرة التنفيذ الكامل للقرار 2254 من قبل ثلاثي أستانا، وبغض النظر أراد الغرب المشاركة في التنفيذ أم لم يرد.

معنى ردود الأفعال

المتضرر من الدفع بهذا الاتجاه على المستوى الدولي هو الأمريكان بالدرجة الأولى، ومعهم الغرب والصهاينة، وعملاؤهم بطبيعة الحال. وعلى المستوى المحلي فإنّ المتضرر الأساسي هم نخب النهب والفساد وتجار الحرب الذين بات استمرار الأزمة أداتهم الوحيدة في الاستمرار في السيطرة على الأدوات والمواقع التي يتربحون من خلالها.

ما يلفت النظر حقاً، هو أنّ عاصفة ردود أفعال المتشددين هذه، قد جاوزت بحدها وبحدتها أية ردود أفعال سابقة على مشاريع من نمط خط الغاز «العربي»، أو مشاريع من النمط الذي طرحته مراراً ما تسمى بالمجموعة المصغرة الغربية، والتي تضمنت وضوحاً دعوات لتقسيم سورية... ومرة أخرى، ليس هذا بمستغرب، فمجمل البنية التي يتكون منها الفضاء السياسي القديم للنظام والمعارضة على حد سواء، قد تربى وترعرع في ظل التوازن الدولي القديم الذي يسود فيه الغرب، وبات مرتبطاً بحبل السرة مع ذلك الغرب، ولا يمكنه الاستمرار دونه...

وبطبيعة الحال، لن تنتهي ردود الأفعال عند ما قيل حتى اللحظة، ولكن ستستمر... والجيد في الموضوع هو أنّ الأفعال هي الأخرى، لن تتوقف عند الحد الذي وصلت إليه، بل ستستمر أيضاً...

بين مركزية القهر ومركزية التراضي

رغم أنّ نقاش مقولتي المركزية واللامركزية في سورية الجديدة، قد تراجع إلى الخلف قليلاً، ولم يعد بالسخونة ذاتها التي كان عليها قبل سنوات «وربما هذا أفضل كي تتجه النقاشات اتجاهات أكثر موضوعية وأكثر استدامة»، إلا أنّ الموضوع في جوهره ما يزال ساخناً ومهماً، بل ويمكن القول: إنّ الوقت أمام تحضيرات جدية لنقاشه والوصول إلى تفاهمات حوله قد بات قصيراً، في ظل حجم المتغيرات وسرعتها...

■ مركز دراسات قاسيون

وقد نُشر على صفحات قاسيون عبر السنوات الماضية عدد من المقالات والأفكار حول المسألة، بالتوازي مع الموقف الرسمي لحزب الإرادة الشعبية المعبّر عنه في افتتاحيات قاسيون وفي المؤتمرات الصحفية وغيرها. ولا نسعى هنا للإحاطة بالمسألة من كافة جوانبها، أو للتعبير عن الموقف الكامل والتفصيلي لـ «الإرادة الشعبية» منها، وإنما نسعى لوضع بضع أفكارٍ منهجية ضمن النقاش العام...

قبل كل شيء!

قبل كل شيء، لا بد من التأكيد على أنّ الرسمة الكاملة والتفصيلية لسورية الجديدة، وخاصة في الجانب المرتبط بالعلاقة بين المركزية واللامركزية، يمكنها أن ترسم بطريقة واحدة: هي الحوار الشامل بين كل الأطراف السياسية السورية، وبمشاركة واسعة من المجتمع السوري داخل البلاد وخارجها، ومن الاختصاصيين السوريين في مختلف المجالات؛ فالمسألة أعقد وأكبر من الجانب السياسي البحت أو القانوني البحت، ولا يمكن لمجموعة أو حزب أو شخص تقريرها، ليس فقط من باب أحقية الجميع بالمشاركة، بل وأيضاً لأنّ الموضوع أوسع من أن يُحاط به دون مشاركة واسعة إنْ لم نقل شاملة.

جزءٌ من كل

ينبغي أيضاً، وفي الدخول لنقاش المركزية واللامركزية، التأكيد على أنّه ليس هنالك أي معنىً لأيّ تصور نظري مركزي أو لامركزي أو مركباً دون أن يكون جزءاً من تصور شامل لشكل سورية الجديدة، يرتبط ضمنه هذا التصور بكل الخطوط الأساسية الأخرى. بكلام آخر، فإنّ استكمال تصور عن المركزية–اللامركزية، لا يمكن أن يستقيم دون تحديد نموذج الدولة المطلوب وطريقة حكمها:

هل سيكون النظام رئاسياً؟ برلمانياً؟ مختلطاً؟

ما هي قوانين الانتخاب في البلاد، هل هي نسبية؟ أكثرية؟ ما هو حجم الدائرة؟ كيف يتم ضبط دور الإعلام ضمن الانتخابات بحيث يضمن تكافؤ الفرص؟ كيف يتم منع أجهزة الدولة من التأثير على الانتخابات؟ كيف يتم منع المال السياسي من التأثير على الانتخابات؟ ... إلخ.

ما هي الهوية الاقتصادية للبلاد، وما هو هدف العملية الاقتصادية؟ وأيّة أدوارٍ سيلعبها المركز، وأية أدوارٍ ستلعبها الأطراف ضمن هذه العملية؟

ما هو قانون الأحزاب؟ ما هو قانون الإعلام؟ ما هي طبيعة ودرجة الحريات السياسية والنقابية والثقافية؟

المحددات السابقة ليست كل المحددات بطبيعة الحال، لكن ربما هي أكثرها أساسية. وواضح أنّ الخيار الذي سيتم التوافق عليه في أيٍّ منها، سيؤثر تأثيراً جذرياً في أي تصور حول المركزية واللامركزية. وبكلمة، فإنّ تصوراً قابلاً للحياة حول المسألة، لا يمكنه أن يبنى إلا كجزءٍ من منظومة كاملة من التصورات حول كلّ المسائل الأساسية لشكل الدولة والحكم فيها.

مركزية دون لامركزية في الظروف السورية تعني دولةً بلا شعب «وبالملموس تجريف الشعب السوري من بلاده» ولامركزية دون مركزية تعني شعباً بلا دولة «وهو ما يجري العمل عليه بشكل ملموس باتجاه تقسيم البلاد»

هذا لا يعني بحال من الأحوال، أنّ مسألة المركزية واللامركزية، لا يمكن إطلاقاً نقاشها بشكل منفصل، ولا تتمتع باستقلال نسبي عن القضايا الأخرى؛ فهي بالتأكيد لها استقلالها النسبي، وهذا أمر بديهي، ولكن تثبيت نقطة الاستقلال **النسبي** للمسألة قبل الشروع في نقاشها، وبأنها جزءٌ من كل، يبدو ضرورياً في مواجهة محاولات تحويل شعار المركزية وشعار اللامركزية إلى شعارين سياسيين مكتملين جامعين مانعين!

بعد هذه المقدمات الضرورية، فلننتقل لطرح بعض الأفكار العامة حول المركزية واللامركزية.

تناقض في الوحدة

استخدم حزب الإرادة الشعبية في أدبياته ووثائقه منذ عام 2005 تقريباً مقولة «الثنائية الوهمية»، والتي تستند أساساً إلى الفهم الديالكتيكي للتناقضات وتصنيفاتها، وخاصة بين تناقض أساسي، وتناقض رئيسي، وتناقض ثانوي. ودونما إطالة، فإنّ «الثنائية الوهمية» هي استخدام سياسي آني لتناقضات ثانوية في محاولة لتقديمها على أنها هي التناقضات الأساسية.

ولكي تكون الأمور أوضح، نستحضر المثال المعروف والمفهوم وهو: الثنائية الوهمية «مؤيدين/ معارضين»، أو «نظام/ معارضة»، وكذلك الثنائيات الوهمية التي تصور الصراع طائفياً أو قومياً وإلخ. المشترك بين هذه الثنائيات الوهمية أنها تسعى لتغطية حقيقة الصراع بين المنهوبين أي الشعب السوري، وبين الناهبين أي النخب الفاسدة والمتشددة في كل من النظام والمعارضة على حد سواء. التناقض بين المركزية واللامركزيّة ليس قطعاً ثنائية وهمية، بل هو تناقض ضمن الوحدة، وله أحد حلين: إما حله عبر التوافق بين النقيضين، أو حله عبر تدمير تلك الوحدة «أي عبر تدمير الدولة/ البلد/ الوطن».. وهو ما سنوضحه أكثر تالياً، ولكن قبل ذلك، فإنّ الأطراف التي تطرح المركزية واللامركزية كنقيضين لا يمكن التوفيق بينهما، تسعى إلى خلق ثنائية وهمية تفيد اصطفافات سياسية لا تصب في مصلحة السوريين، بل ضد مصلحتهم تماماً. ورفع شعار المركزية أو رفع شعار اللامركزية كشعارٍ سياسي أول، وبمعزل عن تصور شامل لبقية العوامل الكبرى المؤثرة التي ذكرناها آنفاً، هو بحد ذاته تضليلٌ للناس، وإيهامٌ لهم بأنّ مجرد تحقق المركزية، أو اللامركزية، هو الحل والعلاج الشافي، علماً أنّ كلاً من الشعارين يمكنه أن يحمل ألف طريقة للتطبيق، وفقاً للقيم التي ستأخذها بقية المتحولات ضمن

ولامركزية الفوضى ولامركزية سلطة الشعب

الرسمة الشاملة.

إذا نحينا جانباً الاستخدام السياسي الآني للشعارات حول المركزية واللامركزية، فإنّ العلاقة الحقيقية بين المركزية واللامركزية ليست علاقة ثنائية وهمية على الإطلاق، بل هي علاقة نقيضين ضمن وحدة «هي وحدة البلاد ووحدة شعبها»، يعملان وفقاً لقانون وحدة وصراع المتناقضات، ولا يمكن أن يوجد أحدهما دون الآخر؛ فمركزية دون لامركزية في الظروف السورية تعني دولة بلا شعب «وبالملموس تعني ما يجري بشكل مستمر من عمليات تجريف كبرى للشعب السوري من بلاده»، ولامركزية دون مركزية، تعني شعباً بلا دولة «وهو ما يجري العمل عليه بشكل ملموس باتجاه تقسيم البلاد».

وإذاً، فالمركزية واللامركزية نقيضان في وحدة، فصل أحدهما عن الآخر يعني تدمير تلك الوحدة، سواء عبر إفراغ الدولة من سكانها، أو عبر تقسيم الدولة.

«الأحادية الحقوقية»

من الشائع، أن يتم تصنيف المركزية واللامركزية كنقيضين، على الشعوب والدول أن تختار واحداً منهما، أو بأحسن الأحوال أن تختار نقطة توازنٍ ما بينهما، وإما أن تكون تلك النقطة أقربَ للمركزية فيكون النظام مركزياً، أو أن تكون أقرب للامركزية فيكون النظام لا مركزياً. أي أنّ الصورة تبدو أقرب لخطٍّ ببعد واحد له نهايتان في إحداهما المركزية وفي الثانية اللامركزية، والاختيار محصور ضمن هذا الخط.

ومتى بدأ نقاش التفاصيل مع أصحاب هذا الرأي أو ذاك، يقر دعاة المركزية بأنّهم موافقون بالتأكيد على وجود قدرٍ ما من اللامركزية، ويقر دعاة اللامركزية بأنهم موافقون بالتأكيد على وجود مركز بقدرٍ ما من الصلاحيات.

أي أنّ كلا الفريقين، وبعيداً عن الشعار المرفوع، يُقرّان في الإطار العملي أنّه لا توجد مركزية دون قدرٍ ما من اللامركزية، ولا توجد لامركزية دونَ قدرٍ ما من المركزية، ويصبح الخلاف والنقاش هو حول طبيعة التناسب بينهما، وبالملموس «الحقوقي»: طبيعة الصلاحيات وتوزيعها.

قد يبدو هذا النقاش عملياً وسليماً من وجهة نظر حقوقية بحتة، ولكن النظر إليه بمنظور أوسع، سياسي، واقتصادي- اجتماعي، يكشف أحاديته وعجزه عن قراءة الواقع ومعالجته بشكل عميق...

للاقتراب من الواقع أكثر، ينبغي إضافة بعض الأوصاف الملموسة لكلٍ من المركزية واللامركزية...

مركزية القهر ولامركزية الفوضى

نقصد بـ«مركزية القهر» أو المركزية المفرطة، ذلك التمركز في الصلاحيات والسلطات ضمن دولة من الدول، والذي تتجمع خيوطه في يد السلطة المركزية بغض النظر عن رضا الشعب، وبالضد منه. ويتم استخدام أدوات القهر المختلفة في تثبيت تلك المركزية، ابتداءً من أدوات القهر الصلبة «أمن وسجون واعتقالات وقوة غاشمة على العموم»، ومروراً بأدوات القهر الاقتصادية «فساد ومحسوبيات وامتصاص للثروات باتجاه المركز وإلخ»، ووصولاً لأدوات القهر الناعمة «الإعلام والثقافة والأيديولوجيا وإلخ».

يبدو شكلياً، أنّ مركزية القهر أو المركزية المفرطة هي النقيض المطلق للامركزية؛ ولكن واقع الأمور هو أنّ مركزية القهر، وكلما طال أمدها، تؤسس وتكرس لامركزية فوضوية تنمو بالتوازي مع نمو المركزية.

كمثال ملموس: إنّ المركزية المفرطة الممتدة عبر عقود في سورية، قد أسست الظروف المناسبة لنفور الأطراف من المركز عند أول سانحة؛ وقد بدا ذلك واضحاً وملموساً خلال السنوات العشر الماضية، حيث باتت وحدة البلاد مهددة بشكل مستمر، وظهر أنّ التماسك الوطني تحت سلطة مركزية القهر لم يكن أكثر من تماسكٍ شكلي تنمو تحت سطحه لامركزية فوضوية مستعدة للانفلات من العقال عند أول فرصة مناسبة؛ لأنّ التلازم بين المركزية والقهر في مركزية القهر، يصوّر للناس أنّ التخلص من القهر يمر عبر التخلص من المركزية.

وإذا كان الكلام السابق يوصّف إلى حد ما الوضع السوري خلال عقودٍ مضت، فإنّه يوضح أنّ التناقض المطلق المتصور أو المتخيل بين المركزية واللامركزية ليس موجوداً في الواقع؛ فمركزية القهر ولامركزية الفوضى يوجدان في آنٍ معاً ويغذي أحدهما الآخر بشكل مستمر.

وينبغي الانتباه في معالجة هذا التزاوج بين مركزية القهر ولامركزية الفوضى، أنّ أحد أهم أسسه هو عمليات النهب الاقتصادي وإدارتها، وبتعبير آخر عملية إعادة توزيع الثروة لمصلحة قلة اقتصادية على حساب الجميع. أي إنّ هذه التركيبة وهذا التزاوج مصمم أساساً لتكريس النهب من الأطراف باتجاه المركز، عبر التحكم العالي بمختلف أشكال العمليات الاقتصادية، وكل أدوات القهر الصلبة والناعمة تعمل خدمة لهذا الشكل من التوزيع الجائر للثروة.

يضاف إلى ذلك، أنّ مركزية القهر وإنْ كانت مركزية مفرطة إلا أنها بالضرورة مركزية هشة، لأنها مفروضة فرضاً وبالضد من مصالح المحكومين، ولذا فهي تخبئ في رحمها لامركزية مفرطة هي الأخرى، ولكن أيضاً فوضوية وهشة. والمثال السوري ليس المثال الوحيد في هذا السياق، بل ومعه المثال العراقي وغيره الكثير من الأمثلة التي كانت تبدو شكلياً كمركزية قوية، ولكن توضح عند أول معركة جدية أنها مركزية هشة نمت بنموها لامركزية فوضوية وهشة أيضاً...

مركزية التراضي ولامركزية سلطة الشعب

على النقيض من مركزية القهر، فإنّ مركزية التراضي تقوم على الرضا العام للمحكومين؛ أي على تمثيلهم تمثيلاً حقيقياً عبر مركزٍ يلبي مصالحهم ويعمل لخدمتها، وبالجوهر يعمل على تنمية الثروة العامة وتوزيعها توزيعاً عادلاً، ويكرّس أدوات القهر التي تمتلكها الدولة لتخديم هذا التوزيع.

مركزية من هذا النوع، هي بالضرورة مركزية قوية، لأنها توحد الشعب حقاً، وليس باستخدام القهر الصلب أو الناعم. ومركزية من هذا النوع، تعيش بالضرورة بالتلازم مع لامركزية قوية تقوم على سلطة الشعب في المناطق؛ إذ لا يمكن للشعب أن يمتلك سلطة مركزية على دولته، دون امتلاكه لسلطة حقيقية في المناطق التي يعيش فيها، والعكس بالعكس؛ لا يمكن للشعب أن يحوز سلطة في المناطق، دون أن يحوز السلطة في المركز... وبكلمة، فإنّ مركزية التراضي تفترض بالضرورة لامركزية سلطة الشعب في المناطق.

يكون المركز قوياً كلما كانت الأطراف أكثر اشتراكاً في تحديد سياسات الدولة، وكلما كان تمثيلها ضمن المركز أقوى. وتكون الأطراف أقوى واللامركزية أقوى، كلما كان المركز قوياً وذا صلاحيات حقيقية نابعة من التراضي ومن مصلحة عموم الشعب.

يكون المركز قوياً كلما كانت الأطراف أكثر اشتراكاً في تحديد سياسات الدولة وكلما كان تمثيلها ضمن المركز أقوى

الهرب من المركز أم السيطرة عليه؟

استطالة العهد بمركزية القهر، تدفع الأطراف للتفكير بأحد سبيلين سنناقشهما على التوالي:

الأول: محاولة الهرب من المركز

أياً تكن الشعارات التي يتم بها تغليف هذا الهرب، فإنّ مضمونها يبقى بجوهره كالتالي: «لا نريد منك شيئاً، فقط دعنا وشأننا وارحمنا من عملية النهب والسيطرة وأدواتها». وفي الحالة السورية، يعكس هذا النوع من التفكير شكلاً من أشكال فقدان الأمل بعملية تغيير جذري شامل، ويتكرس هذا النوع من التفكير كلما طال عهد الأزمة، وكلما طال تعطيل الحل السياسي الشامل.

عدا عن خطورة هذا النوع من المقاربات على وحدة البلاد ووحدة الشعب السوري، فإنّ حقيقة الأمر هي: أنه حتى لو تعاملنا مع هذه المقاربة بعيداً عن مصلحة البلاد ومصلحة الشعب ككل، في محاولة لتخديم مصالح الناس ضمن منطقة من المناطق في البلاد، فإننا سنجد أنفسنا أمام واقع يجعل من هذه المقاربة وهماً من أخطر الأوهام...

فسورية كلها مناطق حدودية، وسورية كلها موضع صراع إقليمي ودولي، وأية منطقة تحاول الهروب من المركز ستقع بالضرورة تحت سطوة وقهر مراكز أخرى إقليمية ودولية، ابتداءً من التحكم الاقتصادي ووصولاً للتحكم السياسي والعسكري، ولن تكون قادرة بحال من الأحوال بشكل منعزل أن تلبي مصالح سكانها.

الثاني: السيطرة على المركز

الحل الوحيد الممكن هو: أن تسيطر الأطراف على المركز، أي أن يسيطر الشعب السوري حقاً وفعلاً على السلطة في كل مناطق بلاده، وهذا لا يمكن تحقيقه سوى عبر حل سياسي شامل وفق 2254، وعبر تعاون بين السوريين في كل المناطق، وبعيداً عن أوهام الحسم والإسقاط، وبعيداً عن أوهام الهرب من المركز.

بسيطرة الشعب السوري على المركز، أي على السلطة، أي على النظام وعلى المعارضة معاً، يمكن بناء مركزية تراضٍ قوية، متراكبة مع لامركزية قوية لسلطة الشعب في المناطق.

خطورة الفهم الجغرافي للمسألة

بين المخاطر الكبرى في التعامل مع المركزية واللامركزية، اختصارها بالبعد الجغرافي؛ حيث تصبح دمشق، أو دمشق وحلب، المركز، وبقية المحافظات هي الأطراف.

هل يمكن اعتبار ملايين الفقراء والمهمشين الذين يعيشون في دمشق وحلب، وأحزمة البؤس حولهما خاصة، مركزاً؟ اعتبارٌ من هذا النوع هو ضربٌ من الكوميديا السوداء.

حقيقة الأمر، أنّ الأطراف هي كل مناطق سورية، وكل الشعب السوري، والمركز ليس مدينة من المدن السورية، بل هو مركز فوق كل المدن وفوق كل البلاد.

وإذا كان هنالك تفاوت حقيقي وواقعي بين حجم الخدمات والفرص في المدينتين «دمشق وحلب» وبين حجمها في بقية البلاد، فإنّ هذا التفاوت هو بحد ذاته أحد وسائل التحكم بتوزيع الثروة على مستوى البلاد ككل، ولمصلحة أصحاب الأرباح ضد أصحاب الأجور، وليس لمصلحة ساكني دمشق أو حلب.

بهذا المعنى، فإنّ فهم المركز والأطراف انطلاقاً من الوقائع الاقتصادية، هو فهم لا غنى عنه في بناء جديد لسورية جديدة بصيغة مركبة من مركزية قوية ولامركزية قوية، مركبة من مركزية تراضٍ ولامركزية لسلطة الشعب في المناطق..

قمح الدّيـر وزيـوان الليبراليـة والفسـاد

نشرت قاسيون في أعداد سابقة عن محصول القمح لهذا العام في عدد من المحافظات كالجزيرة وحماة وحلب وحمص، وتتابع في هذا العدد تناول محصول القمح في دير الزور، على مستوى السياسات والمساحات والإنتاج، وما رافق ذلك من ممارسات.

■ مراسل قاسيون

حسابات الحقل والبيدر

رغم كل ما قيل عن دعم زراعة القمح لتأمين الأمن الغذائي إلا أن حسابات الحقل لم تتوافق مع البيدر كما يقول المثل، سواء بسبب الخطط الوهمية التي كانت وما زالت متبعة، أو بسبب النهب والفساد.

المساحات المزروعة حسب الخطة في المحافظة هي 22000 هكتار سقاية بالراحة عبر مضخات الري في مؤسسة استصلاح الأراضي، أو عبر مضخات الجمعيات الفلاحية والمضخات الخاصة، وهي رغم ذلك مساحة قليلة بالنسبة لمساحة الأراضي الزراعية في المحافظة.

وقد لعب انخفاض مستوى منسوب نهر الفرات دوراً مؤثراً سلبياً في تأمين الري، بسبب انخفاض منسوبه الوارد من تركيا، والتي تسرق حصة سورية والعراق منذ عقود، ما أدى لانخفاض كمية الإنتاج.

كما لعب انخفاض كميات الوقود«المازوت» وارتفاع أسعارها والاضطرار لاستجرارها من «السوق السوداء» العلنية وشبه المشرعنة- وما يرافق ذلك من تكاليف نقله والإتاوات التي تفرضها الحواجز على الطرقات- دوره أيضاً في تخفيض كمية الريّات اللازمة للمحصول، وبالتالي أيضاً انخفاض مستوى الإنتاج.

كما أنّ ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج من بذار وسماد وأدوية مكافحة وأجور الحصاد والنقل وغيرها، كل ذلك أثر على كمية الإنتاج والتوريد.

لقد بلغت كميات القمح الموردة في المحافظة لغاية 2022/8/1 حوالي 8000 طن لمديرية إكثار البذار، و37500 طن للمؤسسة السورية للحبوب، وما زال التوريد مستمراً ولم ينتهِ.

ويبلغ سعر استلام كغ القمح من النوعية الممتازة المورد للدولة 1700 ليرة، بالإضافة لمكافأة التسويق، وأجور النقل التعاوني، وتنخفض حسب نسبة الأجرام فيه. وقد افتتحت مؤسسة الحبوب مركزين إضافيين للاستلام في قرية حطلة ومدينة البوكمال لتسهيل التوريد.

أما بيع الأكياس فيتم في مقر فرع المؤسسة ومركز استلام مدينة الميادين للجمعيات الفلاحية والقطاعات الحكومية والمزارعين والفلاحين بسعر 6000 ليرة للكيس ويعاد لصاحبه مع فاتورة التوريد، وقد بلغت كميات الأكياس المباعة 1950000 كيس لغاية 2022/8/1.

واستناداً للإحصائيات بالنسبة للإنتاج المورد والمساحات، أو بالنسبة لعدد الأكياس يبدو أن الإنتاج مقبولاً نسبياً رغم ظروف الجفاف، لكن الوقائع تبين غير ذلك.

الوقائع والسياسات والممارسات

تؤكد الوقائع المتعددة أن حسابات الحقل لا تتناسب مع البيدر، فعلى سبيل المثال:

- جرى إيقاف مضخات الري في القطاع الثالث والذي مركزه موحسن من منتصف الشهر الثاني، ولغاية منتصف الشهر الرابع تقريباً، بحجة صيانة مضخات ري الاستصلاح الزراعي، وهذا أثر على نمو القمح، وخاصة أن المنطقة ذات حرارة مرتفعة، وهذا يطرح أسئلة متعددة تكشف وهم التخطيط: لماذا لم تتخذ الصيانة قبل بدء الموسم، وخاصة أن مدة الصيانة استغرقت مدة طويلة، فهل ذلك نتيجة إهمال أو بشكل متعمد؟ ومن المسؤول عن ذلك ولماذا لم يحاسَب أحد؟

- أحد الفلاحين قال: لدي 3 دونمات، في العام الماضي زرعتها وسمدتها وسقيتها 5 مرات أنتجت 15 كيساً وكمية الكيس لا تقل عن 130 كغ، أي متوسط إنتاج الدونم 3 أكياس أي حولي 390 كغ، بينما في هذا العام أنتجت 7 أكياس فقط، أي أقل من النصف، لأنه لم تكن لدي القدرة على تسميدها بسبب ارتفاع أسعار السماد.

- حسب الخطة الموزعة على الجمعيات الفلاحية بالمساحة، كانت كميات التوريد أقل مما هو محدد لكل جمعية، والجمعية التي لا تورد الكمية المطلوبة منها يحاسب رئيسها، أو عليه أن يشتري التكملة من السوق السوداء، وذلك بغض النظر عن نقص المحروقات وارتفاع تكاليف السماد والأدوية والحصاد والنقل والإتاوات التي تفرضها الحواجز في الذهاب والعودة؟

- غالبية الفلاحين أكدوا أن كميات الإنتاج والمردود لم تحقق أي هامش من الربح، وكما قالوا بالمثل الشعبي: طلعت رَاسها بعبها، لكننا كفلاحين لا يمكن أن نتوقف عن الزراعة حتى لو خسرنا، لنشعر أننا باقون أحياء، وآخرين قالوا: إن ربحهم لم يتعدّ سوى التبن، بسبب أن المردود غطى بالكاد التكاليف.

- تكاليف الحصاد رغم ارتفاعها على الفلاحين لكنها أيضاً لم تكن مجدية لأصحاب الحصادات، فرغم أن التسعيرة الرسمية لحصاد الدونم 30 ألف ليرة، وكانوا يأخذون 40 ألف ليرة، إلا أن ذلك تبتلعه قلة كمية المازوت وارتفاع أسعاره، واضطرارهم لاستجراره من السوق السوداء، وكذلك ارتفاع تكاليف الصيانة ولوازم الحصادة عشرات المرات، بالإضافة للإتاوات التي يدفعونها على الحواجز.

غالبية الفلاحين قالوا بالمثل الشعبي: طلعت راسها بعبها لكننا كفلاحين لا يمكن أن نتوقف عن الزراعة حتى لو خسرنا لنشعر أننا باقون أحياء

إجراءات مؤسسة الحبوب

قامت المؤسسة ببعض الخطوات الإيجابية، كفتح مراكز استلام إضافية، لتسهيل استلام الحبوب والتخفيف عن الفلاحين تكاليف النقل، لكن إجراءات أخرى لا يمكن تفسيرها بأنها إيجابية، حيث جرى تصنيف بعض كميات من الأقماح بأنها علفية بسبب نسبة الأجرام فيها من الأتربة واختلاطها بنباتات أخرى كالشعير، وبالتالي، حُسب سعر الكيلو 1300 ليرة، وعندما طالب الفلاحون باستعادة إنتاجهم لغربلته وإعادته للمؤسسة لتصنيفه من جديد، رفضت المؤسسة ذلك، ونتيجة شكاوى الفلاحين جرى تغيير تسميته علفياً، وسميّ بأنه خارج المقاييس فقط، لكن بقي السعر كما هو!؟

كما قامت المؤسسة بالتعاقد مع موردين لتأمين مادتي القمح والطحين بشكل مقايضة مع كميات النخالة الناتجة من مطاحن المؤسسة، والتي كانت تباع للفلاحين على أساس أنها مدعومة كمادة علفية للثروة الحيوانية!؟

مصادرة الأقماح والميرة الجديدة!

قامت الجهات المسؤولة بمداهمات لبيوت الفلاحين ومصادرة الأقماح، كما أيام الميرة العصملية والفرنسية، علماً أن هذه الكميات محدودة وتتراوح بين طنين وأربعة أطنان، وهذه عادة يتركها الفلاح كمؤنة لبيته وكبذار للمحصول القادم، وبالتالي تحميل الفلاح المسؤولية، بل واتهامه باللاوطنية، كما فعل مدير إحدى النواحي حيث قال لأحد الفلاحين: إذا تخفي 2 كغ قمح فأنت تجوّع شخصين في دمشق!

إقطاعٌ جديد أم رسملة؟

كما في الموسم الماضي بحجة تأمين الغذاء للشعب، التي هي كلام حقٌ أريد به باطل، جرت مزايدات لاستثمار الأراضي غير المزروعة، أو التي هاجر وتهجر أصحابها، وكان خلف المستثمرين العلنيين قوى الهيمنة والمال والنهب والفساد، حيث استثمروا الأراضي بدون علم ورغبة أصحابها، ودون دفع أجورٍ لهم، وقسم من هؤلاء المستثمرين ومن وراءهم أيضاً تلاعبوا بالكميات الموردة ونوعيتها بعكس ما كان مطلوباً لمصلحة الشعب والوطن.

لا شك أن الأمن الغذائي مهمة وطنية، وعدم توفيره واستمرار سياسات اللبرلة والنهب والفساد، يعني استمرار تجريف الشعب السوري وتهديد وجوده ووجود الوطن، وقد صدر قرار جديد برفع أسعار المحروقات، وهذا يؤكد الاستمرار بنفس السياسات الفاسدة والناهبة، والتي باتت الضرورة الوطنية تفرض الانتهاء منها، مع من خلفها من قوى النهب والفساد.

قرارات وتوصيات.. بجانبها الأسود

تشابهت القرارات والتوصيات الحكومية خلال السنوات الماضية، من حيث الشكل والتأثير الكارثي، وخاصة على مستوى معيشة المواطن، الذي يزداد ترديا يوماً عقب الآخر، وبات من السهل التكهن بمستوى فعالية وتأثير هذه القرارات قبل تنفيذها حكومياً...

■ عبير حداد

ومن جملة تلك التوصيات توصية اللجنة الاقتصادية التي وافقت عليها رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ 2022/8/4، والمتضمنة تكليف وزارة الصناعة/المؤسسة العامة للصناعات الغذائية باستكمال الخطوات التنفيذية للاتفاق المبرم مع الاتحاد العام للفلاحين واتحاد غرف الزراعة السورية لاستجرار أكبر كمية ممكنة من محصول البندورة في محافظات الإنتاج، وفق الطاقات الإنتاجية المتاحة للتصنيع، ووفق آلية التوريد المعمول بها، بالإضافة إلى تكليف وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك/المؤسسة السورية للتجارة بزيادة الكميات المستجرة من محصولي «البندورة والخيار» بنسبة 10% عن الكميات المعتادة، وخاصة في المحافظات التي تتركز فيها زراعة هذين المحصولين، من خلال الشراء المباشر من الفلاحين وذلك بالتنسيق مع الاتحاد العام للفلاحين واتحاد غرف الزراعة، كما جاء ضمن التوصية تكليف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية/هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات بإطلاق برنامج دعم شحن تصدير مادتي «البندورة والخيار» من تاريخ 1 آب الجاري وحتى تاريخ 1 تشرين الأول، بنسبة دعم 20% من أجور الشحن إلى كافة الدول وفق آلية واضحة ومحددة يتم إعدادها بالتنسيق مع الجهات المعنية...

النتائج المباشرة للتوصية الموافق عليها أعلاه تمثلت بداية بارتفاع أسعار «البندورة والخيار» في السوق المحلي، مع تردي نوعية المعروض منها، مقابل استمرار صعوبات تسويق هذه المحاصيل بالنسبة للمزارعين، المتحكم بها من قبل التجار والمصدرين عملياً!

المبررات الحكومية

من وجهة النظر الحكومية فإن التوصية الأخيرة ببنودها المذكورة أعلاه، تهدف إلى تحقيق توازن سعري بين المزارع والمستهلك، بالإضافة إلى استيعاب الكميات الفائضة من هذه المنتجات، والتخفيف من الحلقات الوسيطة التي تزيد من الأسعار على حساب الفلاح والمستهلك.

كما ترى الحكومة أن هذه التوصية ستسهل عملية تسويق المحصول، كما ستسهم في تعزيز القدرة التصديرية من خلال تخفيف الأعباء المالية المترتبة على عملية تصدير المنتجات الزراعية للموسم الحالي.

فهل ستتحقق النتائج المرجوة أعلاه؟

مرآة الواقع

تعد المبررات التي طرحتها الحكومة، وما يمكن أن تعكسه من إيجابيات، صحيحة شكلاً من حيث المبدأ، ولكنها منقوصة فعلاً وفق معطيات واقعنا الحالي، وربما لا يحتاج المشهد القادم إلى الكثير من الشرح!

فعلى ما يبدو، إن محصولي الخيار والبندورة سيشهدان ما شهده العديد من المواسم السابقة من حيث مستوى الاهتمام والرعاية الرسمية والنتائج، خاصة وأن الإجراءات أعلاه ستتم ترجمتها عملياً من خلال السعر الذي يفرضه السوق لهذه المحاصيل، وعبر أدوات التحكم به من التجار عملياً، والذي لا يأخذ بعين الاعتبار التكاليف الفعلية على المزارعين، والقدرة الشرائية للمستهلكين!

فما سيتم استجراره من قبل مؤسسة الصناعات الغذائية وفقاً للتوصية أعلاه من كميات ستكون وفقاً للسعر المتداول الذي يفرضه التجار عملياً، وكذلك ما سيتم استجراره من قبل السورية للتجارة، والمتضرر بالنتيجة هو المزارع والمستهلك معاً، كما جرت العادة!

فالطاقة الإنتاجية المتاحة للتصنيع عبر المعامل التابعة لمؤسسة الصناعات الغذائية محدودة، وبالتالي ستكون الكميات المستجرة من محصول البندورة محدودة أيضاً، وحجم المسوق عبر السورية للتجارة من محاصيل البندورة والخيار محدوداً أيضاً، بل تعتبر متواضعة، ولن تؤثر نسبة الزيادة التي جرى الحديث عنها، بواقع 10% على المستجرّ في الموسم السابق، على الكميات المنتجة فعلاً، ليبقى تسويق المحصول عملياً تحت رحمة تجار السوق، كمّاً وسعراً ونوعاً.

ما سيتم استجراره من مؤسسة الصناعات الغذائية والسورية للتجارة سيكون وفقاً للسعر الذي يفرضه التجار والمتضرر هو المزارع والمستهلك معاً كما جرت العادة!

مصلحة المصدرين مصونة أيضاً

أما بالنسبة لبند تشجيع التصدير لدول الجوار وفقاً للتوصية أعلاه فتعد تجربة مريرة بالنسبة للمزارع والمستهلك معاً، فالتشجيع بهذا الشكل سيكون من نصيب المصدرين وعلى حساب المزارع في البداية، ثم على حساب المستهلك تالياً.

فالسعر الذي سيستجر به المصدر هو نفسه السعر المفروض عبر السوق، والذي لا يحقق مصلحة المزارع، ولا يؤمن له مستوى معيشة كافياً بالنتيجة، إن لم نقل إنه يكبده الخسارات، بالإضافة إلى أن التصدير سيكون للنَّخب الأول فقط من هذه المواد، وبالتالي سيكون المتوفر في السوق للاستهلاك المحلي من قبل المواطنين هي النُّخَب الرديئة، كما جرت العادة، وبسعر مرتفع يحقق هوامش أرباح الحلقات الوسيطة، اعتباراً من تجّار أسواق الهال والجملة، وانتهاءً ببائعي المفرق.

بل ربما عمليات التسويق الرسمية المحدودة أعلاه تعد عاملاً مساعداً لتجار الأزمات المستفيدين من فائض الإنتاج لدى المزارعين، لتكون نقطة متحكماً بها لمصلحة المسوقين المحليين والمصدرين، أمام حاجة المزارع لتخفيف خسارته، سواء بسبب تكاليف الإنتاج المرتفعة والتي يتحملها على عاتقه، أو بسبب فائض الإنتاج غير المسوق. والنتيجة هي غياب التوازن السعري بين المزارع والمستهلك، وعلى حساب كليهما!

متحف «الأقوال بلا أفعال» الحكومي

بالمحصلة فإن تراجع القطاع الزراعي بشكل عام، وانحداره موسماً وراء الآخر، يعد نتيجة طبيعية لتبني الحكومة سياسات داعمة لمصالح أصحاب الأرباح من حيتان الاستيراد والتصدير وكبار الفاسدين، بما في ذلك سياسة تخفيض الدعم المستمر حتى إنهائه.

فرغم ما تعلنه الحكومة من محاولات خجولة وشكلية لإنعاش القطاع الزراعي، يتوضح للعيان في نهاية المطاف أنها دون جدوى حقيقية عائدة على واقع الفلاح والمستهلك سوياً، وإنما تُقّر تلك القرارات والتوصيات لينفذ جانبها الأسود الذي يخدم مصالح بعض الحيتان فقط لا غير، وما تبقى منها يحال إلى متحف «الأقوال بلا أفعال» الحكومي الشهير، ليعلق هناك إلى جانب ما سبقها من توصيات ماصة لدم المزارع والمستهلك جنباً إلى جنب...

السكن البديل... للأبناء أم للأحفاد؟!

صدر في عام 2012 المرسوم رقم 66 القاضي بتنظيم منطقة المزة خلف الرازي، حيث تمّ إخلاؤها من ساكنيها، وتمّ منح المالكين أسهماً في المشروع، كما تم الوعد بتأمين سكن بديل للمقيمين في المنطقة، على أن يتم صرف مبالغ «بدل إيجار» للعوائل المستحقة لهذا السكن إلى حين الانتهاء من مشروع السكن البديل.

■ باسل ياسين

وقد كتب الكثير عن الموضوع خلال السنوات الطويلة الماضية من عمر المشروع الذي تمت تسميته «ماروتا سيتي– باسيليا سيتي»، وما آلت إليه حال المالكين والموعودين بالسكن البديل فيه، قيد الانتظار حتى تاريخه!

تداعيات أزمة السكن

لن نطيل الحديث عن أزمة السكن، وعن بدلات الإيجار المتزايدة، وعن المعاناة من الاضطرار لتغيير مكان السكن بين الحين والآخر بسبب عدم القدرة على مواكبة ارتفاعات هذه البدلات، فكل ذلك معلوم وسبق أن أتخم بالحديث عنه، مع جرعات متزايدة من تحميل الحكومة مسؤولية عدم تبنيها لسياسات سكن وإسكان منصفة، تؤمن الطلب المتزايد على السكن بمواصفات جيدة وأسعار مقبولة، لكن دون جدوى طبعاً!

فبالنسبة للموعودين بالسكن البديل من مشروع «ماروتا وباسيليا» فقد ساهمت الموجات المتزايدة للباحثين عن سقوف لإيوائهم، بالتوازي مع زيادة مستويات استغلال حاجات هؤلاء، بالإضافة إلى تراجع القيمة الشرائية لليرة السورية، إلى زيادة إضافية في كلفة بدلات الإيجار عليهم في العاصمة، الأمر الذي شكّل حملاً لا يطاق على هؤلاء، خففه جزئياً بدلات الإيجار التي كانت تدفع في البداية من قبل المحافظة، فقد كانت ومع إضافة القليل تكفي كبدل إيجار منزل سنوياً، في أطراف العاصمة طبعاً، أمّا الآن ومع تآكل القدرة الشرائية لليرة، وما رافقها من ارتفاعات في بدلات الإيجار عموماً، فقد تحوّلت هذه البدلات المخصصة من المحافظة لتغطي أجرة شهر أو شهرين في أحسن الأحوال، مع مواصفات أدنى في السكن، على مستوى مساحة البيت المستأجر وشروطه الصحية والفنية، وفي مناطق أكثر بعداً، حيث انتقل هؤلاء إلى الريف، القريب والبعيد، بل في مناطق المخالفات والعشوائيات في الريف!

وبحسب هؤلاء المتضررين لو كان السكن البديل أنجز بالسرعة المخطط حسب الوعود لها لكان وفّر الكثير من المعاناة عليهم!

تأخّر السكن البديل بمسؤولية من؟!

ناقش أعضاء مجلس محافظة دمشق واقع التنفيذ في مشروع السكن البديل «باسيليا سيتي» وذلك خلال اجتماع بتاريخ 2022/7/26.

وقد اعتبر بعض الأعضاء في مجلس محافظة دمشق «أن الإنجاز يسير بوتيرة ليست مقبولة على الإطلاق، الأمر الذي يلحق الضرر بالمواطنين، علماً أن مبررات الشركات المنفذة تتلخص بنقص مادة المحروقات ونقص العمالة، وذلك بحسب ما تداولته بعض وسائل الإعلام، مع تأكيد المعنيين في المحافظة بالمقابل أنه «في حال تأخر المؤسسة العامة للإسكان فإن بدلات الإيجار تقع على عاتقها».

وكأن موضوع السكن البديل أصبح خارج عهدة المحافظة ليصار إلى تقاذف المسؤوليات بهذا الشكل وعلى حساب مصلحة المستحقين بالنتيجة!

اللافت هو ما تم طرحه من قبل بعض أعضاء المجلس عبر مطالبتهم «بتخصيص المواطن بالسكن وإنجازه على نفقته الخاصة في حال استمر التأخر لضعف المدة».

وكأن موضوع السكن البديل أصبح خارج عهدة المحافظة، علماً أنه بمسؤوليتها المباشرة، بغض النظر عمن عهدته به عبر شركتها القابضة، ليصار إلى تقاذف المسؤوليات بهذا الشكل، وعلى حساب مصلحة المستحقين بالنتيجة!

مع الدهشة الأكبر

أما الأكثر دهشة بعد كل ذلك فهو ما صرح به محافظ دمشق، خلال اليوم المخصص لاستقبال المواطنين، منذ أسبوعين، في معرض إجابته لإحدى المواطنات المتضررات من تأخر تنفيذ مشروع السكن البديل، حيث أشار لها برفع دعوى على المحافظة لهذه الغاية!

فموضوع اللجوء للقضاء بمثل هذه الحالة سيكون عبارة عن هدر للمال والجهد والوقت بالنسبة للمتضررين، مع عدم ضمان النتيجة طبعاً!

ففي أحسن الأحوال، وبحال سير الأمور على ما هي عليه في أروقة القضاء بما يخص الدعاوى بمواجهة الجهات العامة، دراسة وتمحيصاً وتدقيقاً وتأجيلاً وتسويفاً، فقد يحصل الأبناء أو الأحفاد على حق آبائهم وأجدادهم بالسكن البديل الموعود!

كل ما سبق أعلاه لن يخرج الزير من البير، ولن يحل لا مشكلة السكن البديل، ولا مشكلة تدني بدلات الإيجار الممنوحة من المحافظة والتي لم تعد تغطي إلا شهراً أو شهرين بأسعار بدلات الإيجار الحالية!

وبكل اختصار لا حلول مرجوة في ظل هذا النمط من التعامل الرسمي مع الحقوق؟!

خبر عام وتعليق هام .. «دمشق في مركزها ضمن ترتيب أسوأ المدن للعيش»

يقول الخبر: «استقرت العاصمة السورية دمشق في مركزها ضمن ترتيب أسوأ المدن للعيش، وفقاً لتقرير سنوي لمجلة الإيكونوميست».

تعليق: هههه وكمان هههه... دمشق أقدم عاصمة وأفقر بلد وأغلى بيوت ومعيشة... لا تخرج قبل أن تقول سبحان الله... بس للأمانة بعد هالتقرير جد لازم الكل يضرب تحية لصمود المواطن السوري يلي بعدو عايش ع أرض الوطن...

يقول الخبر: «أعلنت المؤسسة السورية للتجارة عن تقسيط مستلزمات القرطاسية والألبسة المدرسية والحقائب للعاملين بالدولة بمناسبة قرب بدء العام الدراسي بسقف قدره 500 ألف ليرة سورية دون فوائد ولمدة سنة».

تعليق: حلو هل الحكي... روحوا واتشبرئوا يا العاملين بالدولة هي رح يعطوكن قرض متل «السيتامول الوطني إذا ما فادك ما بيضرك» كرمال تكفو تعليم ولادكن بهل الغلا هاد... طيب السؤال للحكومة: كيف بدهن يسددوه براتبن.. وشو ح يبقى معهم حتى يعيشو؟ طيب وغير العاملين بالدولة شو وضعن بلا صغره؟ ولا ليكونوا هدول كمان كلن مريشين بحساباتكم ومالن خبر!!!

يقول الخبر: «أكد محافظ دمشق أنه لن يسمح بظهور مخالفات بناء جديدة في أية منطقة من المناطق بدمشق حفاظاً على سلامة المواطنين، لأن أغلب المخالفات لا يوجد بها دراسة فنية وإشراف فني».

تعليق: طيب ليش أنت يا مواطن عم تسكن بالمخالفات وأنت راتبك كافيك لتشتري أحلى بيت وبأرقى المناطق؟؟ يعني ما خلصنا من طمعك؟؟ وبعدين لا تتحجج شقق الدولة تبع الإسكان كتيييرة، وفيها رخصة ودراسة فنية وإشراف فني وعم تعطي بيوت متل العالم والخلق كافية ووافية... ولا تقول إنو المخالفات لناس وناس أبداً.. لأن هدوليك الناس التانيين اللي ما بيتخالفو كمان ناس!!!

يقول الخبر: «كشف مدير الأسعار في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك عن إطلاق مشروع منصة إلكترونية للأسعار ومنصة للشكاوى، ونظام الفوترة التي سيتم إطلاقه قريباً سيكشف مصدر الخلل، وتتم من خلاله الملاحظة من الضبوط أن هناك من يقوم بحجب السلع ورفع السعر».

تعليق: هي ع مبدأ شوفونا كيف عم نعمل لأجلكم... بالأساس لو حابين تضبطوا أية شي بهل البلد فأنتوا قادرين عليه من دون منصات وتكلفة برمجيات وهل البهرجة يلي عم تعملوها... بس ما بدكن تعملوا شي غير تضلوا عم تسكتو هالمواطن يلي صار حافظكن ع ظهر قلب.. وبالنسبة للمنصات الإلكترونية الحكومية يلي عم تطلقوها للمواطنين وباسمهم فما هي إلا عبارة عن بوابة استهلاك لاستخدام باقات الإنترنت والتحديثات ع شي ترللي بالنتيجة.. قال منصة إلكترونية للشكاوى.. يعني وصلنا حقنا وزود يا حكومة!!

بذريعة الدعم الصناعي مزيد من الوأد الزراعي

أصدرت رئاسة مجلس الوزراء كتاباً بتاريخ 2022/7/3، يقضي بتكليف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية التنسيق مع وزارتي الزراعة والصناعة، وذلك للسماح لمنشآت الصناعات الغذائية باستيراد احتياجاتها من «الحمص- العدس- الفول» للتعليب بموجب المخصصات الصناعية منها، شريطة أن يتم تصدير 50% من الكميات المستوردة.

■ نادين عيد

وقد صدر تعميم وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية إلى مديريات الاقتصاد والتجارة الخارجية وإلى مديرية الجمارك العامة بمضمونه بتاريخ 2022/8/4، أي بعد شهر من تاريخ الكتاب الحكومي أعلاه.

فهل يؤدي الكتاب الحكومي الغاية منه بتيسير عمل المنشآت الصناعية، وزيادة الكم المصنع «المعلب» المعد للتصدير من هذه المواد، والأهم ما هو تأثير ذلك على واقع الإنتاج الزراعي لهذه المحاصيل؟

واقع المحاصيل

في البداية ربما لا بد من التوقف عند واقع المحاصيل الزراعية التي تم السماح باستيرادها، بذريعة دعم المنشآت الصناعية.

فلم يعد خافياً على أحد ما يعانيه الإنتاج الزراعي عموماً من صعوبات ومعيقات ومشكلات، وخاصة على ضوء عمليات تخفيض الدعم الجارية على قدم وساق على هذا الإنتاج، وترك مستلزماته بيد حفنة من المحتكرين، وتحت رحمة شبكات السوق السوداء، الأمر الذي أدى عملياً إلى تراجع الإنتاج الزراعي بشكل كبير.

فمحاصيل الحمص والعدس والفول جزء من هذا الإنتاج، وقد تفاوتت معدلات إنتاجها مع تراجع سنوي فيها، وصولاً للاضطرار الآن إلى استيرادها من أجل استمرار عمل المنشآت الصناعية التي تعتمد على هذه المواد كمدخلات إنتاج بغاية تعليبها وإعادة طرحها في الأسواق، أو من أجل تصديرها.

فقد كانت كميات المحاصيل المنتجة من هذه المواد في كثير من السنوات تكفي احتياجات السوق المحلي، مع فائض تصديري منها في بعض السنوات، بالإضافة إلى تغطية الاحتياجات الصناعية منها بغاية تعليبها وتصديرها، لكن ذلك لم يستمر بسبب جملة من العوامل والأسباب، أهمها تراجع الدعم الحكومي المستمر والسياسات الزراعية عموماً، مما أدى إلى اتخاذ قرار حكومي بمنع تصدير هذه المحاصيل منذ عدة سنوات وحتى الآن، مع الاستمرار بنفس النهج والسياسات المعيقة للإنتاج الزراعي، بل المؤدية إلى ضربه والمزيد من تراجعه وانحساره، وكل ذلك بما يحقق مصالح كبار حيتان الاستيراد قولاً واحداً، بغض النظر عن مصالح المنتجين والمستهلكين والمصلحة الوطنية.

تفاصيل القرار الحكومي

يسمح للصناعي باستيراد المخصصات السنوية وفق أربع أرباع، ينظم الصناعي تعهداً لدى مديريتي الصناعة والاقتصاد بالتزامه لتصدير 50 % من الكميات المستورة خلال الربع الواحد، كما لن يمنح الصناعي إجازة استيراد للربع الثاني إلا بعد تقديم كتاب لمديرية الجمارك يثبت تصديره للكمية المذكورة، وفي حال عدم التزامه بالتصدير خلال مدة 6 أشهر من تاريخ الاستيراد يتم إيقاف منحه إجازة الاستيراد لتلك المواد المذكورة، بالإضافة إلى حرمانه من الاستيراد لمدة شهر واحد.

التفاصيل أعلاه تبدو بغاية دعم الصناعة والمنشآت الصناعية التي تعمل بتعليب هذه المحاصيل، مع ترشيد وضبط عمليات الاستيراد، وربطها بالغاية منها المتمثلة بتغطية جزء من الاحتياجات المحلية بواقع 50% من الكميات المستوردة، مع التأكيد على الكم التصديري المعلب منها بواقع 50% من الكمية المستوردة أيضاً.

فهل ستتحقق هذه الغايات؟

الهوامش الزمنية لمصلحة من؟

على مستوى الهوامش الزمنية المذكورة في متن التوجه الحكومي أعلاه فهي ذات شقين: الشق الأول واضح نوعاً ما ومرتبط بعمليات الاستيراد والتعليب والتصدير، وسقفه الزمني 6 أشهر، ولا ندري إن كان هذا الهامش الزمني يؤدي غاية تنشيط عمل المنشآت الصناعية، خاصة في ظل صعوبات عمليات الاستيراد والتصدير لغايات الإنتاج الصناعي، وهوامشها الزمنية الخاصة بها، وتكاليفها المباشرة وغير المباشرة، ومن يتحكم بهذه الهوامش بالنتيجة!

وربما السؤال الأهم بهذا الصدد ما هي القيمة المضافة عبر التعليب المحلي لمنتجات مستلزماتها مستوردة، وهل ستحقق الجدوى الاقتصادية منها التي تفسح المجال أمام استمرار صناعة التعليب نفسها مستقبلاً!؟

والشق الثاني مغيب تماماً وهو مرتبط بمواعيد زراعة وحصاد هذه المحاصيل محلياً، فالموافقة على استيراد هذه المواد صدرت مفتوحة وغير مسقوفة زمنياً، لا بمواعيد الحصاد، ولا بالكم المنتج المتوقع منها في الموسم القادم على أقل تقدير!

والخشية من ترك الهوامش بهذا الشكل، المفتوح من طرف، والمقيد من طرف آخر، أن تكون النتيجة على حساب الإنتاج اللاحق من هذه المحاصيل، وعلى حساب الاحتياجات المحلية منها بالنتيجة، وكذلك على حساب صناعة التعليب المرتبطة بها!

ولم لا، ففي ظل أنماط النهب والفساد المتفشي والسائد بما يحقق مصالح أصحاب الأرباح على طول الخط ربما سنشهد جزءاً من هذه المستوردات، وما يضاف إليها عبر مسارب التهريب، في الأسواق المحلية، ما يؤدي إلى مزيد من الضغط على الإنتاج المحلي منها، بما في ذلك الجزء المعلب، عبر أدوات التحكم والمنافسة المسيطر عليها من قبل بعض الحيتان الكبار، أي مزيد من تراجع الإنتاج الزراعي بالنتيجة، والاضطرار إلى مزيد من التوسع في عمليات الاستيراد لاحقاً!

ما هي القيمة المضافة عبر التعليب المحلي لمنتجات مستلزماتها مستوردة وهل ستحقق الجدوى الاقتصادية منها التي تفسح المجال أمام استمرار صناعة التعليب نفسها مستقبلاً!؟

مسيرة الاستيراد والوأد الزراعي

من الواضح أن القرار أعلاه فتح باب الاستيراد أمام أصناف جديدة من المحاصيل الزراعية، مع تنظيم شكلي لعمليات استيرادها والتي ستكون على حساب إنتاجها محلياً، والذرائع الحكومية الشكلية دائماً جاهزة، لتختبئ الآن تحت عباءة دعم القطاع الصناعي وتشجيع التصدير!

فجملة السياسات والقرارات التنفيذية الحكومية تعكس ثقل الجهود الحثيثة ووزنها النوعي الكبير للعمل على ضرب الإنتاج الزراعي المحلي، الذي كان يلبي حاجة السوق المحلي بل ويفيض عنها للتصنيع والتصدير، وفق منهجية تتمثل برفع الدعم المستمر عن القطاع الزراعي، والعمل على خلق صعوبات عدة أمام المزارع لتأمين مستلزمات إنتاجه من البذار إلى السماد وصولاً إلى المحروقات، وجعله مضطراً إلى اللجوء لتأمينها عبر شبكات السوق السوداء بأسعارها المرتفعة، والمتروكة بلا رقيب أو سلطان، وما يترتب عن ذلك من نتائج تجعل المزارع يشعر بالمزيد من الاغتراب عن إنتاجه وأرضه، ليهجرها شيئاً فشيئاً، مقابل ما تقدمه الحكومة من تسهيلات أمام عمليات الاستيراد دعماً لمحتكريها من القلة الناهبة المسيطرة على مقدرات البلاد والعباد، وكل مرة بذريعة، لتحقيق المزيد من الأرباح في جيوبهم على حساب جيب المواطن المفقر وأمنه الغذائي!

فشريحة المستفيدين من صفقات الاستيراد والتصدير، بحلتها وذريعتها الجديدة، ستدرج هذه المحاصيل الثلاثة «الحمص- الفول- العدس» إلى جانب ما سبقها من محاصيل زراعية صناعية إستراتيجية عديدة، يستمر العمل الحثيث على وأد إنتاجها وتصنيعها محلياً، ومنها مثلاً «القطن- القمح- الشوندر السكري- الحمضيات»، ولصالح شبكات النهب والفساد الكبير، المسيطرة على العمليات الاقتصادية في البلاد، لتحقيق المزيد من الأرباح، ولو كان ذلك على حساب الإنتاج «الزراعي والصناعي»، وعلى حساب مصلحة المواطن المستهلك وأمنه الغذائي، والمصلحة الوطنية عموماً.

ما وراء أرقام الموازنة 2022...

حالها حال سابقاتها، عكست الموازنة العامة للدولة لعام 2022 الوضع المتردي للبلاد على جميع الجبهات. حيث تركت عوامل الحرب والعقوبات الاقتصادية، وقبل هذا وذاك السياسات الحكومية المتبعة على مدار عقود، اقتصاداً مصاباً بالسكتة القلبية وبنية تحتية مشلولة بمعظم قطاعاتها، ما انعكس تراجعاً وتدهوراً كبيرين في جميع مؤشرات الأداء الاقتصادي السوري.

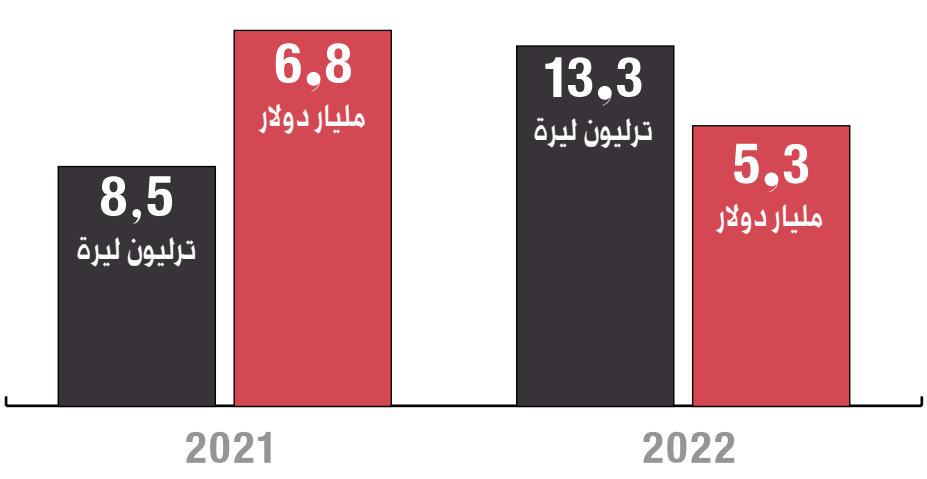

■ قاسيون

لا تحتاج حالة التدهور الاقتصادي في سورية للإثبات، حيث نزح أكثر من نصف سكان سورية داخل البلاد وخارجها، ويضاف مئات ألوف السوريين «إن لم نقل الملايين» إلى مؤشرات الفقر في كل عام، في ظل عوزهم المتزايد للغذاء والخدمات الصحية والتعليم والعمل، بالتوازي مع موجات متلاحقة من التضخم الاقتصادي، وتدهور وضع الليرة السورية التي فقدت 90% من قيمتها – على أقل تقدير– منذ عام 2020.

تراجع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

وفقاً لبيانات الأمم المتحدة، فإننا لو حيّدنا آثار التضخم الاقتصادي الهائل في البلاد، فإن الناتج المحلي الإجمالي لسورية قد انخفض فعلياً إلى مستوى يقارب منتصف تسعينيات القرن الماضي، ما يعني أن البلاد خسرت نمو الناتج المحلي الإجمالي المتراكم خلال ما يقارب 25 عاماً «وهو الناتج الذي كان يتزايد ببطء شديد أصلاً نتيجة السياسات الاقتصادية للحكومات المتعاقبة منذ ما قبل الأزمة».

ويستمر الانفاق الحكومي العام بالانخفاض من عام لعام، حيث بلغت الموازنة العامة للدولة لعام 2022، ما يقارب 13,3 ترليون ليرة سورية. وبطبيعة الحال، إذا نظرنا للموضوع سطحياً فإن هذه الموازنة هي «أكبر موازنة عامة في تاريخ البلاد»، حيث ارتفعت بالليرة السورية بما يقارب 57% عن الموازنة العامة لعام 2021 التي بلغت 8,5 ترليون ليرة سورية. لكن القيمة الحقيقية للموازنة انخفضت فعلياً بما يقارب 17% خلال عام واحد، حيث انتقلت من حوالي 6,8 مليار دولار في عام 2021، إلى 5,3 مليار دولار في عام 2022. هذا دون إغفال أن أرقام الموازنة عموماً هي أرقام «تقديرية» ولا يوجد ما يثبت أن هذه الأرقام قد تمّ إنفاقها فعلياً «حيث يتأخر إنجاز قطع حسابات الموازنات الحكومية للسنوات السابقة، ولا يتم نشرها على نطاقٍ واسع في حال إنجازها».

انخفضت الحصة الإجمالية للدعم الاجتماعي من 40% في عام 2021 إلى 38,3% في عام 2022

تراجع الإنفاق الاستثماري يتفاقم

لا توفّر الموازنة العامة في سورية معلومات كاملة عن أوجه النفقات الحكومية «التقديرية أصلاً»، ولا سيما أن فئات التصنيف واسعة النطاق «مثل النفقات الإدارية والخدمات الحكومية.. وغيرها» لا تسمح في كثير من الأحيان في تتبع الوجهة الفعلية للإنفاق، وبالتالي عدم القدرة على قياسها وتحليلها وفهمها جيداً، ما يتيح ثغرة إضافية يستغلها الفساد المتجذّر في جهاز الدولة.

ولا تزال حصة الإنفاق الجاري تنمو على حساب حصة الإنفاق الاستثماري. لكن المفارقة تكمن في أن ميزانية 2022 تتمتع بأعلى حصة من الإنفاق الجاري المسجل في تاريخ سورية على الإطلاق، حيث ارتفعت حصة الإنفاق الجاري بشكل غير مسبوق من ما يقارب 82% في عامِ 2021 إلى حدود 85% في الموازنة العامة للدولة عام 2022.

تمويل بالعجز وتخفيض الدعم

تعتمد موازنة العام 2022 بشكل كبير على التمويل بالعجز، حيث ارتفعت حصة «الواردات الأخرى» التي تشمل السحب من الاحتياطي وسندات الخزينة والهبات والإعانات من 29% في عام 2021 إلى 31% في 2022، وهذا واحد من العوامل الأساسية التي تغذّي التضخم والعجز في موازنة البلاد.

الأهم من ذلك، أن ميزانية 2022 تشمل تخفيضاً حاداً في دعم النفط، حيث انخفضت مخصصات دعم المشتقات النفطية بشكل حاد بنحو 32% بالقيمة الحقيقية مقارنة بعام 2021. وهي تمثل 20% من ميزانية عام 2022 مقارنة بـ32% في عام 2021.

انخفضت الحصة الإجمالية للدعم الاجتماعي من 40% في عام 2021 إلى 38,3% في عام 2022، وذلك «ثمرة» الدأب الحكومي للسير في طريق رفع الدعم عن السوريين تحت حجج وذرائع متنوعة.

الاقتصاد السوري مصاب بالسكتة

حصة الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري في الموازنات السورية

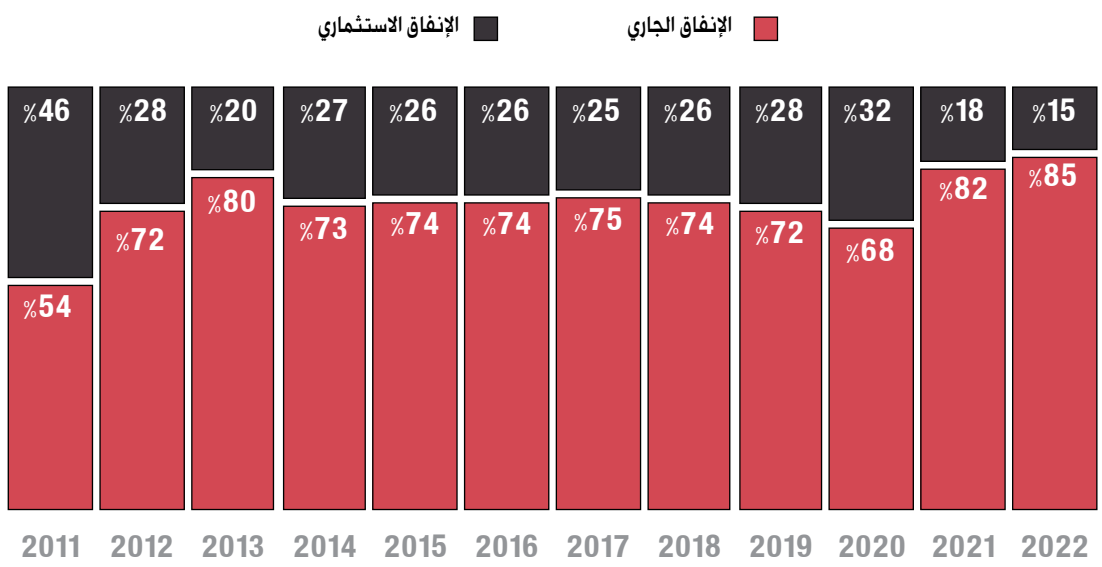

%15

انخفضت مخصصات قطاع التعليم في الموازنة العامة للدولة في سورية بين عامي 2021 و2022 بنسبة 15%

%29

انخفضت مخصصات قطاع الشؤون الاجتماعية في الموازنة العامة للدولة في سورية بين عامي 2021 و2022 بنسبة 29%

توزع الإنفاق الجاري في الموازنات السورية

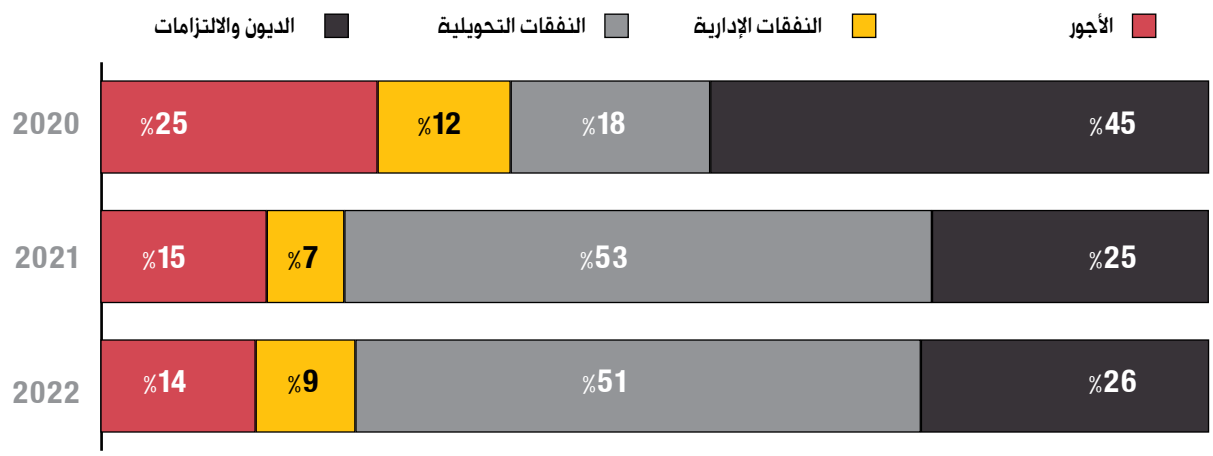

%33

انخفضت مخصصات قطاع المياه والصرف الصحي في الموازنة العامة للدولة في سورية بين عامي 2021 و2022 بنسبة 33%

الناتج المحلي الإجمالي دون آثار التضخم بين 1994 و2020

«ملايين الليرات السورية، سنة الأساس: 1994»

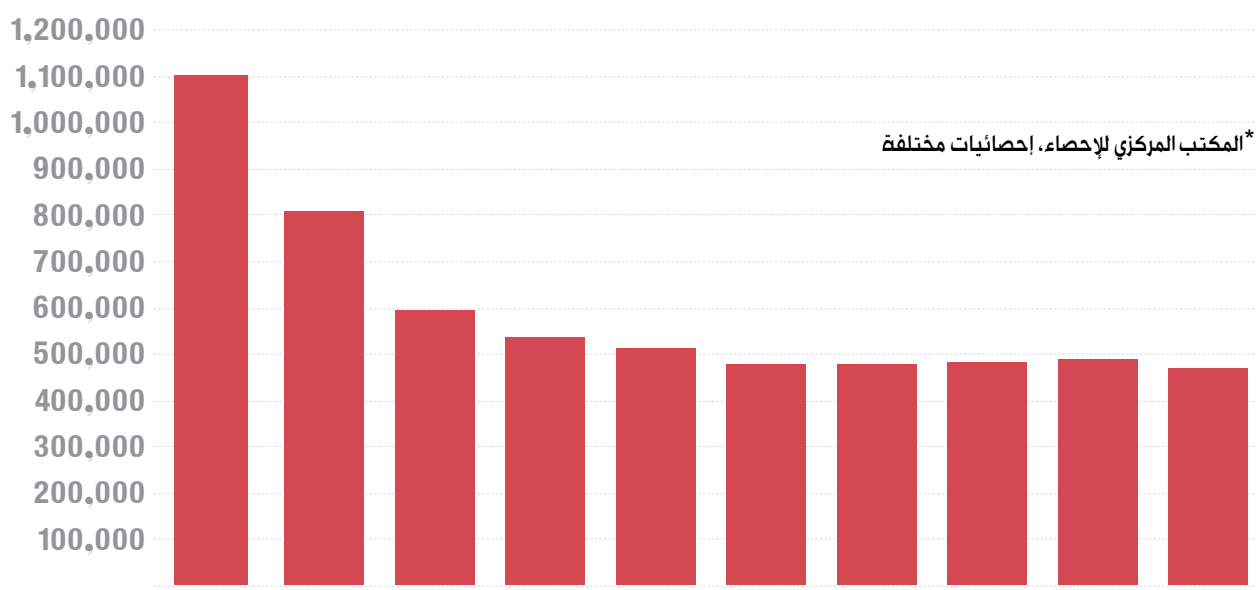

*المكتب المركزي للإحصاء، إحصائيات مختلفة

انخفاض حصة الأجور

انخفضت حصة الأجور في موازنة 2022 انخفاضاً حاداً. حيث يشمل الإنفاق الجاري في الموازنة أربعة فئات: الأجور، والنفقات الإدارية، والنفقات التحويلية، والديون والالتزامات واجبة الأداء. وفي ميزانية عام 2022، تمثل النفقات التحويلية 51%، أو 5,759 مليار ليرة سورية، من إجمالي الإنفاق الجاري، بينما تمثل الديون والالتزامات واجبة الأداء 26%، والأجور 14% فقط والنفقات الإدارية 9%.

وفي قطاعات أخرى، واصل الإنفاق الحكومي على الدعم الاجتماعي الانخفاض بشكل كبير، فبالاعتماد على القيمة الحقيقية، انخفضت مخصصات قطاع التعليم في سورية بين عامي 2021 و2022 بنسبة 15%، وبنسبة 29% في قطاع الشؤون الاجتماعية، و33% في قطاع المياه والصرف الصحي.

أين أصبح أصحاب الأجور في دولة الرفاه الألمانية؟

بات تعبير «دولة الرفاه» في ألمانيا مدعاةً لتهكم عموم الطبقة العاملة الألمانية وأصحاب الأجور، على أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية المنهكة؛ فألمانيا التي عاش سكانها مجداً ورفاهاً في خمسينات وستينات وسبعينات القرن الماضي، قد دخلت منذ الثمانينات طوراً جديداً مختلفاً تماماً.

■ عماد بيضون

تشعر بهذا الاختلاف بشكل خاص، الأجيال الألمانية الأكبر سناً، ويمكنك أن تَسمع منهم شكواهم بهذا الخصوص... هذا الاختلاف بطبيعة الحال ليس ملموساً بالقدر نفسه من وجهة نظر الوافدين الجدد، وخاصة من دول أطراف العالم الرأسمالي الذين وجدوا بلداً قادراً على تأمين الحد الأدنى من مستلزمات العيش التي لم يحصلوا عليها في بلدانهم... ولكن حتى هؤلاء الوافدين بدأوا بالشعور خلال السنتين الماضيتين بوطأة التغيرات.

أبناء الجيل الأكبر سناً من الألمان، ينظرون بحنين إلى حقبة كانوا ينفقون فيها ثلث دخولهم على الحاجات الأساسية، بينما يستخدمون الثلثين الباقيين في الادخار وفي الترفيه... وهو المستوى من المعيشة الذي لم تنعم به، ولم تعرفه حتى، الأجيال الأصغر سناً، بمن فيهم من يبلغون الآن الأربعينات أو حتى الخمسينات من عمرهم.

تشويش مُعتمد

السؤال الأساسي: كيف نقيس رفاه شعب ما في الرأسمالية نفسها؟

مؤشر السعادة الذي ابتكره معهد ليغاتوم هو المؤشر الرأسمالي الوحيد حالياً لقياس رضى الأفراد عن حياتهم.

مؤشر السعادة العالمي «بالإنجليزية: Happy Planet Index «HPI»» هو مؤشر يقيس مدى السعادة في الدول والمجتمعات استناداً إلى دراسات وإحصائيات متعددة. ويمكن قياس السعادة «ومن ثم مؤشر السعادة» بعدة أمور، منها: مدى شعور الأفراد بالسعادة والرضا عن حياتهم، والدول الأكثر سعادة غالباً ما تكون الدول الأكثر ثراء إلى مدى معين، إضافة إلى عوامل أخرى مساعدة، مثل: الدخل الإضافي والدعم الاجتماعي، وغياب الفساد ومستوى الحرية التي يتمتع بها الأفراد، ومتوسط عمر الفرد، ومعدل وفيات الأطفال...

رغم أهمية هذا المؤشر، لكنه بحكم أنه مؤشرٌ كمي، فإنه يقدم لنا أرقاماً وإحصائيات عامة لعلاقة الأفراد بالاستهلاك وبالحكومات، لكنه غير قادر على تفسير الأزمات المتلاحقة في المجتمعات الغربية، والميل العام لعدم الرضا في ألمانيا في الحالة التي ننظر فيها هنا؛ حيث ينشط اليمين المتطرف كتعبير مُشتقٍ، وإنْ كان مشوهاً، ولكن كتعبير مُشتقٍ في نهاية المطاف عن عدم الرضا الاجتماعي عن الأوضاع الاقتصادية، وبما أن المؤشر قاصر عن تقديم إجابات شاملة لوضع الطبقة العاملة الألمانية تاريخياً، نعود إلى التعريف الماركسي للاغتراب...

الاغتراب ماركسياً

«يصبح العامل أكثر فقراً كلما زادت الثروة التي ينتجها، وكلما زاد إنتاجه من حيث القوة والكم. يصبح العامل سلعة أرخص مما مضى كلما صنع المزيد من السلع. انخفاض قيمة العالم الإنساني يزداد في علاقة مباشرة مع زيادة قيمة عالم الأشياء. لا يخلق جهد العامل السلع فقط، ولكنه ينتج أيضاً نفسه، ويخلق العامل كبضاعة، وبنفس المعدل الذي يخلق به السلع». «مخطوطات ماركس، ص 13».

وإذاً، فإنّ السعادة تخضع لمنطق آخر؛ فهي تعبير عن علاقة الأفراد والمجتمعات عملياً بالملكية؛ بملكيتهم للبضائع التي يصنعونها ولا يستطيعون تملكها، بملكيتهم الشكلية لقوة عملهم ولأجسادهم التي يفنونها في العمل ويعجزون عن تعويض «اهتلاكها» المادي والروحي، بغربتهم عمّا ينتجون، وبتحول منتجاتهم إلى أعداء لهم...

مؤشر حصة الأجور من الناتج المحلي الإجمالي خلال 70 عاماً

إن كل ناتج لبلد ما، يتكون عضوياً من الأجور والأرباح. والعلاقة بين الأجور والأرباح، أي بين حصة العمال وحصة البرجوازية من كامل الإنتاج الذي تصنعه الطبقة العاملة، هو أحد أهم مقاييس السعادة، وهو مقياس كمي ونوعي في آن معاً، وفقاً للفهم الماركسي لموضوعة الاغتراب الإنساني. ويقيس هذا المؤشر مدى حصول الطبقة العمالة على حصتها من الإنتاج، وتالياً قدرتها على الاستهلاك والادّخار والرفاه، وقدرتها على تجديد نفسها مادياً وروحياً، وعلاقتها بالعالم المادي الذي تخلقه من حولها، وعلاقتها ببعضها البعض وبالمجتمع ككل، وبالحياة نفسها...

فكيف تطورت صيغة التوزيع في ألمانيا خلال السبعين عاماً الماضية؟

العام	الناتج الإجمالي	حصة الأجور	النسبة المئوية لحصة الأجور %
1950	45,71 «مليار مارك»	39,9	89
1960	144 «مليار مارك»	123	86
1969	270 «مليار مارك»	231	86
1991	1585 «مليار مارك»	703	44
2021	3570 «مليار يورو»	1571	42

المصادر: مصدر1، مصدر2

تعويض الفاقد

لتعويض الفاقد الناجم عن انخفاض الأجور، تلجأ الأسر والأفراد للاقتراض، يساعدهم في ذلك انخفاض أسعار الفائدة. ولأن العملية الاقتصادية لها جانبان، العرض والطلب، فإن أي انخفاض بالطلب سيؤدي إلى انخفاض بالعرض، وهبوط لنسب الأرباح، وهبوط للأرباح بشكل مطلق، وهذا تناقض رئيسي في الرأسمالية فهي تسعى للربح المطلق ولأعلى نسب ربح ممكنة، لكنها في الوقت ذاته، وفي سبيلها لرفع معدلات ربحها، تضغط على الأجور فتخفّضها، فينخفض معدل استهلاكها، فيجري التعويض بخفض معدلات الفائدة لإرغام الناس على الاقتراض للحفاظ على مستوى معيشي معين.

في الجدول التالي نبين العلاقة بين نسبة الأجور للناتج وتطور اقتراض الأفراد والأسر في ألمانيا بين العام 1991 و2021.

العام	الناتج	حصة الأجور للناتج	نسبة الأجور من الناتج	اقتراض الأفراد	اقتراض الأفراد/ حجم الأجور	اقتراض الأفراد/حجم الناتج
1991	1585 «مليار مارك»	703 «مليار مارك»	%44	423 «مليار مارك»	%60	%26,7
2021	3570 «مليار يورو»	1571 «مليار يورو»	%42	1429 «مليار يورو»	%91	%40

يبين الجدول بوضوح عملية ترميم الفاقد من الأجر من خلال زيادة معدل الاقتراض؛ ففي العام 1991 كانت الديون تشكل حوالي 60% من إجمالي الأجور، و26,7% مقارنة بحجم الناتج، وارتفعت خلال ثلاثين عاماً بشكل جنوني لتصبح عند 91% من إجمالي الأجور، و40% مقارنة بحجم الناتج..

وينبغي الانتباه في هذه المقارنة إلى أنّ حصة الأجور من الناتج لم تتغير بقدر كبير جداً بين عامي 1991 و2021، «من 44% إلى 42%»، ومع ذلك فإنّ القدرة الفعلية لهذه الأجور على تأمين مستويات معيشة معينة قد انخفضت بشكل كبير، وهو ما يعبر عنه ارتفاع اقتراض الأفراد من 26,7% من حجم الناتج إلى 40% منه... ناهيك عن أنّ كل محاولات تعويض الفاقد لا تصل فعلياً- حتى مع القروض- إلى عودة بالمستوى المعيشي لما كان عليه بين أواسط الخمسينات ونهاية السبعينات، وخاصة بما يتعلق بالقدرة على الادخار...

ما يعني ضمناً، أنّ حجم التضخم المخفي غير الرسمي هو أكبر بما لا يقاس من الأحجام المعلنة، وما يعني أيضاً، أنّ مجمل الحسابات القومية الرسمية، يكتنفها قدر كبير من التشويه المتعمد.

إن عدم الاستقرار والميل الشديد للتمركز هي صفات عضوية في الرأسمالية مشتقة من القوانين الموضوعية لنشوء وتطور رأس المال. والفترة الخاصة التي مرت بها دول الرفاه الأوروبي لا يمكن وصفها إلّا على أنها قانون يخضع لجملة متنوعة من المتغيرات حصلت لمرة واحدة ولن تتكرر، لأن وضع نشاط الجماهير العالي ووجود الاتحاد السوفييتي في حينه، ونضال الطبقة العاملة الغربية، كانت كلها تشكل رعباً للبرجوازية الغربية التي اضطرت تحت جملة العوامل السابقة لتقديم هذه التنازلات بيد، وقامت مع تراجع الحركة الثورية والاتحاد السوفييتي بسحبها باليد الأخرى، حتى وصلنا إلى المكان الذي تسعى فيه الطبقة العاملة الألمانية اليوم لتحصيل قُوت كفاف يومها، في وقت ما عاد النضال البرلماني ولا الإضرابات العمالية كافية لوقف السيل الهائل من عملية انتزاع المكتسبات... ما يضع أوروبا بأسرها، وألمانيا ضمناً، على مفترق طرق؛ فإما الانحدار إلى ما لا نهاية، أو الثورة، التي بات واحداً من شروطها الأساسية تحرر أوروبا من التبعية لرأس المال المالي العالمي بمركزه الأمريكي، والذي يسوق الشعوب الأوروبية اليوم نحو مصير أسود، عبر استخدامها وقوداً في محرقة كبرى على أمل استمرار الهيمنة والنهب...

إن عدم الاستقرار والميل الشديد للتمركز هي صفات عضوية في الرأسمالية مشتقة من القوانين الموضوعية لنشوء وتطور رأس المال

النموذج الاقتصادي العالمي الحالي يصل إلى نهايته

كان بوتين واضحاً خلال خطابه في الجلسة العامة لمنتدى سان بطرسبرغ الاقتصادي الدولي في 17 حزيران، إنّه من المستحيل العودة إلى النظام العالمي القديم. انتهى عصر النظام العالمي أحادي القطب... رغم كلّ المحاولات للإبقاء عليه وحفظه بأية وسيلة.

■ سيرجي غلازييف
ترجمة: قاسيون

إنّ التغييرات في تكوين الدول الرائدة في النمو الاقتصادي وطبيعة العلاقات الدولية ذاتها ناتجة عن عملية تغيير النماذج الاقتصادية العالمية السائدة. يفسّر التغيير في النماذج الاقتصادية العالمية عدم الاستقرار الحاد في نظام العلاقات الدولية الذي يحدث خلال مثل هذه الفترات في تدمير النظام العالمي القديم وتشكيل النظام العالمي الجديد. لقد استنفذت فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية القائمة على النظام الراسخ للمؤسسات والتكنولوجيا المتأصلة في الدورات القديمة لتراكم رأس المال، والتي تكمن خلف كلّ اقتصاد عالمي. إنّ تغيير الدول التي تقود التنمية الاقتصادية العالمية، والذي ترافق مع الحروب العالمية، أصبح أمراً لا مفرّ منه. يستفزّ ذلك النخب الحاكمة للنظام الاقتصادي العالمي الآفل، والذين لم يعد لديهم أيّة وسائل وأدوات أخرى للحفاظ على هيمنتها العالمية.

في القرن الماضي توسطت الحربان العالميتان الانتقال من الاقتصاد العالمي للإمبراطوريات الاستعمارية إلى الاقتصاد العالمي لهياكل الإنتاج المتكاملة رأسياً، والتي كان توسعها مدعوماً بقضيّة النقود غير المحدودة. إنّ التوسع السريع في الإنتاج على الأطراف الأمريكية والأوروبية للنظام الاقتصادي البريطاني المهيمن في بداية القرن الماضي كان ينظر إليه من قبل النخبة الحاكمة البريطانية على أنّه تهديد لهيمنتهم العالمية.

من خلال تنظيم الحرب العالمية الأولى، حافظ البريطانيون على قيادتهم عبر تدمير منافسيهم الأوروبيين الرئيسيين: ألمانيا وروسيا والنمسا والمجر وتركيا. لكنّ «طرفهم» الأمريكي أصبح أكثر قوّة. كنتيجة للجولة الثانية من هذا الصراع، ذهبت القيادة العالمية إلى الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. استمرّت مواجهتهما لأكثر من نصف قرن. كان انهيار الاتحاد السوفييتي بمثابة بداية الانتقال إلى نظام اقتصادي عالمي جديد. لقد وسعت العولمة الليبرالية– وهي المثالية لمؤسسات دورة التراكم الأمريكية– هيمنتها في العالم لمدّة ربع قرن، وفقدت اليوم قدرتها على تحفيز نمو الاقتصاد العالمي.

اليوم، بعد ربع قرن فقط من تأسيس الهيمنة الأمريكية العالمية، لم تعد السوق العالمية توفر إعادة إنتاج موسعة لمؤسسات دورة التراكم الأمريكية. تدفقت الموارد المحررة من المجمعات الصناعية والتكنولوجية القديمة إلى جنوب شرق آسيا، وهو مركز جديد للتكاثر الذي يتوسع بسرعة، والذي قدم نموذجاً للتعايش الخالي من النزاعات، حيث يتعايش التخطيط بانسجام مع اقتصاد السوق، وبين القطاعين العام والخاص. بالتزامن مع النمو السريع للبلدان الرئيسية للنظام الجديد، فالاقتصاد العالمي السابق– الذي كان يركز على الازدهار الاقتصادي للولايات المتحدة، يغرق في فصول ناتجة عن الاختلالات والتناقضات الداخلية المتراكمة.

بناءً على نظرية تغيير نماذج الاقتصاد العالمية، من المرجح أن تتطور أحداث جديدة على النحو التالي: سيستمر التطور المتسارع للصين والهند في المستقبل المنظور. إنّ حملة واشنطن المناهضة لروسيا تعززها بشكل موضوعي: يتمّ إعادة توجيه تدفقات الهيدروكربون الروسي وغيره من الموارد الطبيعية بسعر مخفض من الاتحاد الأوروبي إلى أسواق هذين البلدين. توصلت بلدان الاتحاد الاقتصادي الأوراسي لاتفاق شامل في التعاون الاقتصادي مع الصين، وقد تمّ إدماج الاتحاد الاقتصادي الأوراسي مع «حزام واحد وطريق واحد». تمّ اتخاذ القرار من حيث المبدأ ببدء المفاوضات لإبرام اتفاقية تجارية تفضيلية بين الاتحاد الاقتصادي الأوراسي والهند.

مع تشديد العقوبات المناهضة لروسيا، يتسارع نمو التجارة بين بلدان النظام العالمي الجديد، وعليه في 2021 مقارنة بعام 2020، كانت التجارة الأجنبية بين الاتحاد الأوراسي والهند والصين قد ازدادت بنسبة 131,7% و132,2% على التوالي. بحلول كانون الثاني 2022، ازدادت تجارة دول الاتحاد الخارجية بالمقارنة مع العام السابق بنسبة 146% مع الهند، وبنسبة 150,7% مع الصين.

من المرجح أن تتطور أحداث جديدة على النحو التالي: سيستمر التطور المتسارع للصين والهند في المستقبل المنظور

تدهور متسارع بلا مكابح

الأوضاع في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في تدهور متسارع كما هو واضح. فرغم أنّ الولايات المتحدة حققت جميع أهدافها من الحرب الهجينة التي أطلقتها ضدّ روسيا: تعزيز سيطرتها على دول الناتو والاتحاد الأوروبي، وضخّ عشرات المليارات من الدولارات في إعادة إحياء مجمعها للصناعات العسكرية أثناء تجميد التزاماتها بالديون تجاه روسيا، فهذا لا يكفي كما هو واضح لإحياء الاقتصاد الأمريكي المتداعي. أدّت زيادة المعروض من الدولار بمقدار أربعة أضعاف إلى تضخيم الفقاعات المالية، ممّا وفّر الاستقرار، ولكن ليس نمو النشاط الاقتصادي. من خلال إصدار 9 ترليون دولار إضافية لعام 2020 فقط «حوالي 20% من المعروض بالدولار العالمي، نما حجم الإصدار في 2021 بنسبة 27% أخرى– وهي الزيادة الأكبر في 60 عاماً» باستخدام عمليات إعادة الشراء الضخمة الطارئة، تمكنت السلطات النقدية الأمريكية من ترجمة ما لا مفر منه في ظروف تغيير النماذج التكنولوجيّة للكساد العظيم إلى ركود كبير.

لكن حتّى بالمقارنة مع الكارثة الاقتصادية في الثلاثينات من القرن الماضي، فالزيادة الإجمالية في النشاط الاقتصادي في العقد منذ بدء الأزمة العالمية هي أقل اليوم مما كانت عليه في الفترة المماثلة من القرن الماضي. في عام 2021 بلغت الزيادة في التضخم الاستهلاكي 8,6% وهو رقم قياسي خلال العشرين عاماً الماضية. في الاتحاد الأوروبي، تُظهر ديناميكيات الاقتصاد الكلي مؤشرات أسوأ بسبب الترابط العميق للتجارة البينية مع روسيا. في محاولة للعب جنباً إلى جنب مع أسياد البحار، اختارت أوروبا انتحار الطاقة الجماعي، ونتيجة لذلك بلغ متوسط الزيادة في مؤشر أسعار المستهلك لشهر أيار 2022 في الاتحاد الأوروبي ككل «من 5,8% في فرنسا ومالطا إلى 20,1% في إستونيا».

لا يوجد سبب للشك في أنّ الاتجاهات المذكورة ستستمرّ في المستقبل المنظور: سيستمر جنوب شرق آسيا في الازدهار، بينما ستزداد اتجاهات الأزمات في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، مع إعادة إرسال صدماتهما المصطنعة إلى الصناعة ودخل الأسر. وفقاً لتوقعات الباحث الروسي البارز بانتين، فإنّ ذروة المواجهة الجيو– اقتصادية مع الغرب مجتمعاً من المتوقع أن تكون في الفترة من 2023 إلى 2024 مع تلاشي نهائي تدريجي في عام 2025، وهو ما يتوافق مع «هيكل الموجات الطويلة لظرف كوندراتيف الاقتصادي».

بالنسبة لدول الاتحاد الأوراسي، فتعزيز النمو سيتطلب من بين أمور أخرى، إعادة تقييم مكان ودور الحوافز النقدية، والتي لها صلة متساوية بجميع اقتصادات الاتحاد. لهذا يجب أن تنصّ السياسة النقدية– من بين أمور أخرى– على:

تخفيض أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية الوطنية في إطار أدوات خاصة لإعادة التمويل الذي يستهدف البنوك التجارية لمؤسسات القطاع الحقيقي، ومشاريع الاستثمار الحكومي ومؤسسات التنمية.

توسيع خطوط الائتمان التفضيلية بأسعار فائدة منخفضة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والصناعات ذات الأولوية.

زيادة التمويل من قبل مؤسسات التنمية للمشاريع ذات الإمكانات التكاملية، بما في ذلك المشاريع التعاونية التي تهدف إلى تحديث أو توسيع الإنتاج الحالي.

تطوير آليات وبرامج تمويل أهداف مشروطة لتنمية الاقتصادات التي تحاول اللحاق بالركب.

خدمات الدفع الالكتروني في السورية للتجارة!

صرح مدير عام المؤسسة السورية للتجارة عبر أحد الواقع الالكترونية بتاريخ 2022/8/10 أنه: «سيتم تطبيق خدمة نقاط البيع «P.O.S» لزبائن السورية للتجارة عن طريق نشر أجهزة نقاط البيع الالكترونية في أهم صالات المؤسسة «دمشق– حلب– حمص– حماة– اللاذقية»، حيث تم التعاقد مع بنك الشام للتطبيق، مما يساعد كادر عمل المؤسسة في إدارة مخزونها ونظام التسجيل والبيع لديها، وهو ما يؤدي بدوره إلى تحقيق رضى الزبائن والمتعاملين بكافة الخدمات التجارية التي تقدمها من مواد وسلع تموينية واستهلاكية ونسيجية».

■ عادل ابراهيم

والسؤال الذي يفرض نفسه من هي الشريحة المستفيدة من هذه التقنية عبر السورية للتجارة تحت مسمى «زبائن»، وأين المصارف الحكومية من هذه التقنية؟

القطاع الخاص المهيمن

لا شك أنه من الهام تعميم وتوسيع تقنيات الدفع الالكتروني، والأهم تحسين البنية التحتية التي تقوم عليها هذه التقنية، لكن الملفت أن هذه التقنيات تركت بيد القطاع الخاص، سواء على مستوى التطبيقات العاملة في بنية الدفع الالكتروني عبر المصارف الخاصة، أو من خلال شركات الدفع الإلكتروني الخاصة أيضاً، مقابل ابتعاد القطاع الحكومي عنها نوعا ما، وخاصة المصارف الحكومية، حيث تعمل بعض الجهات الحكومية على التشبيك مع بعض الخدمات التي يقدمها القطاع الخاص بهذا المجال التقني، دون الدخول لتقديم هذه الخدمات بشكل مباشر من قبلها، وعبر تطبيقاتها المملوكة منها والمتحكم بها من قبلها فقط!

علماً أن المشروع قائم برعاية ودعم حكومي منقطع النظير، عبر تبنيه بشكل رسمي من قبل المصرف المركزي، مع الكثير من التغطية الإعلامية له، والتركيز على أهميته وضرورته، ناهيك عن التكاليف الكبيرة المترتبة عليه من قبل الجهات الحكومية!

لن تحقق الجدوى المنشودة إلا بالإلزام!

وبالعودة الى الخبر أعلاه فمن المعروف إن زبائن السورية للتجارة هم من الغالبية المفقرة التي تتعامل بالسيولة النقدية المحدودة المتاحة بين أيديها لتأمين بعض احتياجاتها الغذائية الضرورية فقط، يضاف إليهم «مستحقي الدعم» من المواد المقننة «رز وسكر»، وربما يكون جزء من هؤلاء هم من أصحاب الأجور أو المتقاعدين الموطنة رواتبهم الشهرية في المصرف التجاري أو العقاري، ولديهم بطاقات مصرفية خاصة بهذه المصارف فقط.

أي إن التقنية المزمع تطبيقها عبر بنك الشام الخاص لن تكون ذات جدوى بالنسبة لهؤلاء الزبائن المفقرين، بالحد الأدنى بالمرحلة الراهنة، إلا عبر طرق الالزام التي قد يضطرون للرضوخ لها، وخاصة بما يتعلق بالمواد المقننة «المدعومة»!

على الطرف المقابل فإن المتعاملين مع السورية للتجارة من الموردين، وبحسب تصريحات مدير عام السورية للتجارة بحديثه عن أهميتها لهم بأن: «أهمية خدمة نقاط البيع «P.O.S»فيما تقدمه لأصحاب المحلات التجارية من إمكانية استلام وتحويل قيمة الفواتير «المقبوضات» بشكل تلقائي إلى حساباتهم المصرفية الأمر الذي يلغي مخاطر نقل الأموال من وإلى المصرف أو الاحتفاظ بها في المنزل».

سيبقى الحال على ما هو عليه من اتفاق مسبق بين السائق والمواطن تناسباً مع درجة الاضطرار وعوامل الاستغلال وعلى حساب المواطن المضطر بالنتيجة طبعاً

فهؤلاء ربما ليس من مصلحتهم تبيان تفاصيل مدخلات ومخرجات بضائعهم إلى صالات السورية للتجارة، وأرشفتها الكترونياً مع مقبوضاتهم، وذلك تهرباً من الضرائب بالدرجة الأولى، وبالتالي لن يكونوا من المشجعين عليها، وسيبقى هؤلاء غالباً على ما هم عليه من أسلوب في التعامل والتحويل عبر الاساليب المتبعة من خلال حساباتهم المصرفية، أيضاً خلال هذه المرحلة بالحد الأدنى، وسيبقون ممانعين لهذه التقنية إلا بحال الالزام القسري بها!

بعبارة أخرى فإن الفائدة المرجوة من التطبيق الذي تم التعاقد عليه من قبل السورية للتجارة مع المصرف الخاص لن تحقق الغاية منها، لا على مستوى توسيع قاعدة استخدام تقنيات الدفع الالكتروني من قبل الزبائن، ولا من قبل الموردين، وبالتالي ولا على مستوى إدارة مخزون المؤسسة ونظام التسجيل والبيع فيها!

فهل سنشهد لاحقاً نوع من الالـزام من قبل السورية للتجارة بالتعامل مع هذه التقنية على مستوى الزبائن والمتعاملين، وكيف سيتم ذلك، وما هي الأعباء والتكاليف التي ستفرض مقابلها، وخاصة بالنسبة للزبائن من الغالبية المفقرة؟

وهل للأمر علاقة بما يطرح حول البدل النقدي للدعم، كمشروع حكومي بديل عن الدعم العيني سيراً نحو انهائه، حيث يتم وضع أساسات البدء به عبر السورية للتجارة ومقدمي الخدمات من القطاع الخاص، مصارف وشركات دفع الكتروني، للمضي به بسلاسة مستقبلاً؟

ننتظر لنرى.. مع عدم الدهشة من الاحتمالين طبعاً!

تعرفة خلبية جديدة

أصدرت محافظة دمشق ما سمته التعرفة الجديدة لعدادات سيارات الأجرة /التكاسي/، وهي بعيدة كل البعد عما تتقاضاه هذه التكاسي من أجرة عملياً، لتؤكد المحافظة أن تعرفتها خلبية وبعيدة عن الواقع، تماما كحال نشرات الأسعار التي تصدرها مديريات التموين في المحافظات، أو نشرات الأسعار التي تصدرها وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك مركزياً، التي لا يلتزم بها أحد!

■ سوسن عجيب

فقد حددت لجنة تحديد الأسعار في محافظة دمشق تعرفة أجور سيارات الأجرة /التكاسي/ العاملة على مادة البنزين ضمن المدينة، وذلك بعد تعديل سعر مادة البنزين المدعوم إلى /2500/ ليرة، مع وضع هامش زمني للإلزام بتعديل العدادات خلال مدة أقصاها مئة يوم من تاريخ صدور القرار.

على حساب المواطن المضطر

باختصار، فإن أبعد مسافة تقطعها سيارة الأجرة التكسي داخل المدينة سيكون بدل ايجارها ما يعادل 17000 ليرة، وفقاً لما حددته لجنة الأسعار في المحافظة، مقابل المعرفة المسبقة بعدم التزام السائقين بالتعرفة المحددة من قبل المحافظة، لا سابقاً ولا حالياً!

حيث سيبقى الحال على ما هو عليه من اتفاق مسبق على بدل الايجار بين السائق والمواطن، وقبل الصعود في التكسي، تناسباً مع درجة الاضطرار وعوامل الاستغلال، وعلى حساب المواطن المضطر بالنتيجة طبعاً.

لأصحاب التكاسي رأي آخر!

بعض أصحاب التكاسي قالوا: إن التعرفة الحالية، كما سابقاتها، غير منصفة، فهي تأخذ بعين الاعتبار سعر البنزين «المدعوم» فقط، مع غض الطرف عن متغيرات أسعار وتكاليف الإصلاح والصيانة، التي تتزايد في كل يوم ودون سقوف، بالإضافة إلى أن المخصصات «المدعومة» من البنزين غير كافية لاستمرار عمل التكسي، لذلك يتم الاضطرار للجوء إلى السوق السوداء، وهو أيضاً مغيب من حسابات لجنة تحديد الأسعار في المحافظة، والأهم، غض الطرف أن العمل على التكسي من المفروض أن يؤمن معيشة صاحبها والعامل عليها بالحد الأدنى، في ظل انفلات الأسعار على السلع والخدمات، فهؤلاء أيضاً مواطنون وبرقبتهم أسر لها احتياجاتها المعيشية والخدمية!

وبحسب هؤلاء، وقبل الحديث عن أنهم يستغلون المواطنين المضطرين، من المفروض تأمين مستلزماتهم كافة بالكميات وبالأسعار والتعرفات الرسمية، اعتباراً من البنزين، مروراً بقطع الغيار وأجور الإصلاح والصيانة، وليس انتهاءً بضرورات الحياة والمعيشة والخدمات!

السرافيس أيضاً

الملفت أن لجنة تحديد الأسعار في المحافظة وضعت تعرفة جديدة لبدل أجور النقل بالميكروسرفيس خط «برزة البلد– ساحة الأشمر»، وقد حددت بمبلغ /500/ ليرة للراكب الواحد.

الخط المذكور هو من الخطوط الطويلة في المدينة، وقد تكون هذه التعرفة مقدمة لتعديل تعرفات بقية الخطوط العاملة ضمن المدينة، الطويلة والقصيرة، علماً أن التعرفة الحالية التي يتم تقاضيها من قبل السرافيس لا علاقة لها بالتعرفة الرسمية غالباً!

وبغض النظر عن مصلحة وحق أصحاب السرافيس بهذه التعرفة، ومدى التزامهم بها وبخطوط مواصلاتهم، فمما لا شك فيه أن هذه التعرفة الرسمية تعني أن بدل المواصلات الشهرية التي يتكبدها المواطن أصبحت لا تقل عن 50 ألف ليرة، بين خط طويل وخط قصير يومياً، وبالحسابات الرسمية، وبحال أن الأسرة فيها فردين فقط بحاجة للمواصلات يومياً، فهذا يعني مبلغ شهري يعادل 100 ألف ليرة، أي الحد الأدنى للدخل شهرياً!

لذلك عزيزي المواطن المنكوب بمعيشتك وخدماتك لا تسأل عن الحكومة ودورها وواجباتها ومسؤولياتها.. فشعارها غير المعلن والمعمول به بما يخصك هو «دبر راسك وقلع شوكك بايدك»!!

كيسنجر يعلن: خيارات واشنطن أصبحت محدودةً

نستطيع القول: إن الأسابيع الماضية جعلت «مسألة تايوان» في الواجهة وضمن إطار اهتمام الجميع، وتحديداً بعد إطلاق الصين للمناورات العسكرية الأولى من نوعها، التي شدّت أنظار الكوكب، وحبست الأنفاس ترقباً لتطورات المشهد. وهو ما دفع هنري كيسنجر للخروج مجدداً ويحذر من تهوّر صانعي السياسات الأمريكيين!

■ علاء أبوفرّاج

تدرك تايوان– التي أطلقت من جانبها مناورات خجولة– أنها أصبحت في أحد أخطر النُّقط الساخنة، وأن ما جرى حتى اللحظة، وما سيتبعه كفيلٌ بفرض فاتورة سياسية كبيرة على قيادتها، وخصوصاً أن النخبة السياسية المسيطرة في تايوان اعتمدت تاريخياً على الدعم الغربي الذي تحوّل في هذه اللحظة بالذات إلى مقتل، فمصير هذه المغامرة السياسية بات يقترب من لحظة الحسم، ولم يعد هناك الكثير من الشكوك حول جديّة الصين في توحيد أراضيها. فالمناورات العسكرية باتت بشكل معلن إجراءً روتينياً دورياً تتجاوز فيه الصين «خط الوسط» الأمريكي، وتفرض شروطها بدلاً من السكوت عن الدعم الغربي لتايوان.

لماذا كل هذا الضجيج؟!

تقوم الولايات المتحدة بتنفيذ مئة تدريب عسكري في المياه المجاورة للصين سنوياً! لكن لم يسبق لوسائل الإعلام أن انشغلت في تغطية هذه الأنشطة العسكرية المشبوهة، وذلك مع أنّها تجري تحت عنوانٍ معلن، وهو تطويق الصين، وحشد خصومها في المنطقة ضمن تحالف عسكري مع الولايات المتحدة. لكن ما أن انطلق الجيش الصيني في مناورات على شواطئه وضمن مياهه الإقليمية المعترف بها دولياً، حتى تحوّل الحدث ليصبح الأكثر بروزاً. والحق يقال: إن الأنشطة العسكرية الصينية التي تجري مؤخراً شكّلت تطوراً نوعياً انتهى فيه عهد طويل اضطرت فيه بكين لتحمّل تطاول واشنطن على سيادتها، وما يجري الآن بمثابة بداية لمرحلة انتهاء الهيمنة الأمريكية في هذه المنطقة الاستراتيجية، ويعني أيضاً انتهاء عصر «المساومات الكبرى» بين بكين وواشنطن. ففي الوقت الذي مارست فيه الولايات المتحدة سياسة «الغموض الاستراتيجي» حول تايوان، قابلت الصين هذه السياسية بـ «الصبر الاستراتيجي». وخطوة واشنطن الاستفزازية في الجزيرة شكّلت سبباً كافياً بالنسبة لبكين، لانتهاج سياسية جديدة تطابق «نفوذ صبرها» ما يعني: تحدٍ لواشنطن ودفعها نحو إنهاء «غموضها» أيضاً.

الكتاب الأبيض

أصدر مكتب شؤون تايوان التابع لمجلس الدولة والمكتب الإعلامي لمجلس الدولة الصيني «كتاباً أبيضَ» بعنوان «قضية تايوان وتوحيد الصين في العصر الجديد»، هذه الوثيقة الجديدة الصادرة في 10 آب الجاري هي الأولى من نوعها منذ صدور آخر وثيقتين حول هذه المسألة في عام 1993 و2000.

جاءت هذه الوثيقة الجديدة بمثابة قراءة بحثية وسياسية موسعة في تاريخ المسألة، والحلول المطروحة لتسويتها، ويمكن الرجوع إلى الكثير من المفاصل التاريخية التي جرى تثبيتها في الصفحات الكثيرة «للكتاب الأبيض» الجديد، الذي انطلق منذ الحرب العالمية الثانية ليعرّج على الحقبة التي تلتها. المثير للانتباه في هذا العرض هو أن توحيد البر الصيني مع تايوان كان دائماً إحدى القضايا الوطنية الأكثر محورية في تاريخ المجتمع الصيني، وأدرك الحزب الشيوعي الصيني أن موقف الصينيين من أية قوة سياسية يرتكز فيما يرتكز عليه على الموقف من توحيد البلد المقسم، بل إن المتابعين لهذه المسألة يتذكرون أن بعض القوى السياسية في تايوان كانت ترفع شعار التوحيد ذاته، لكن تحت راية الحكومة اليمينية التي استقرت في تايوان بعد قيام الثورة الصينية. أي: إن إعادة توحيد البلد المقسم نقطة ثابتة في أجندة الشعب الصيني، ولا يمكن القفز فوقها.

الخِيار العسكري مطروح ولكن!

قد يكون عدم استبعاد الصين لاستخدام القوة العسكرية في مواجهة أية نزعة انفصالية في الجزيرة هي النقطة التي أثارت حولها الكثير من التكهنات، التي شكّلت إحدى ملامح نفاذ «الصبر الصيني». وهذا أمرٌ طبيعي، وخصوصاً أن الصين جادة في مسألة اللجوء للقوة العسكرية إذا فرض الظرف ذلك، وهو تحديداً ما حاول الجيش الصيني إثباته في الأيام الماضية، وأظهر كفاءة عالية في تنفيذه، مما أربك الولايات المتحدة ربما أكثر من تايوان نفسها. لكن ما يثير الانتباه حقاً هو أن «الكتاب الأبيض» الذي تمسّك بالحل القديم ذاته الذي طرح تحت شعار «بلدٌ واحد ونظامان سياسيان»، الذي يعطي تايوان استقلالية عالية نسبياً، ولكنه يحصر قضايا سياسية أساسية بيد الحكومة المركزية، مثل: تحديد السمت العام للسياسة الخارجية لتايوان. لكن الوثيقة كانت مليئة بالإغراءات والرسائل التشجيعية، لا إلى قادة تايوان، بل إلى قاطني الجزيرة، وهو ما تستهدفه بكين تحديداً، والذين وجدوا أنفسهم منعزلين عن بلدهم الأم. فالمناورات العسكرية الأخيرة برهنت أن الدور الكبير الذي تلعبه تايوان في الاقتصاد العالمي، وتحديداً في تصنيع الرقائق الإلكترونية، لا يمكن أن يستمر بمعزل عن الصين، وبرهن أيضاً أن هذه الجزيرة لن تستطيع البقاء في الموقع المعادي لبكين، إن كانت تبحث عن مصالحها فعلاً، فالصين شكّلت إطاراً مكملاً للحياة الاقتصادية في تايوان، وهو ما يمكن أن يتحوّل إذا ما رافقه ضغط عسكري وسياسي إلى سبب كاف لدفع قاطني تايوان الصينيين أكثر نحو بلدهم الأم.

تصريحات كيسنجر التي رآها البعض مثيرة للجدل تؤشر بوضوح إلى حجم الانقسام الأمريكي

كيسنجر من جديد!

غاب هنري كيسنجر لفترة زمنية طويلة عن ساحة التأثير بالقرار السياسي الأمريكي، لكن وتيرة ظهوره على الساحة السياسية باتت أكثر تسارعاً في هذه اللحظة التاريخية، وأصبحت تصريحاته– التي يراها البعض مثيرة للجدل– تؤشر بوضوح إلى حجم الانقسام الأمريكي، فكيسنجر يعبّر عن منهج محدد في السياسة الخارجية الأمريكية. ويرتبط باسمه خرق استراتيجي نوعي نجحت فيه واشنطن بفصل الصين عن روسيا، ما مهد الطريق أمامها لكسر منظومة الدول الاشتراكية، والهيمنة على العالم، بعد أن جلست على خرائب دول الاتحاد السوفييتي السابق ونهبت ثرواته. لكن السياسة الخارجية الأمريكية اليوم تثير قلق كثيرين في واشنطن، والذين يدفعون كيسنجر إلى الواجهة للتذكير بدروس الماضي. فالتصريحات الأخيرة التي أدلى بها وزير الخارجية الأمريكي السابق إلى «وول ستريت جورنال» وضحّت حجم المأزق الأمريكي، فقال كسينجر في تصريحاته: إن عالم اليوم يقترب من «حالة شديد الْخَطَر من اختلال التوازن» ووضح أن الولايات المتحدة: «على حافّة الحرب مع روسيا والصين بشأن القضايا التي خلقتها جزئياً، دون أية رؤية لكيفية التعامل مع تطوراتها، أو ما الذي يمكن أن تؤدي إليه هذه التطورات». ليخرج الدبلوماسي الشهير باستنتاج نهائي، أن «الولايات المتحدة لم تعد في موقع يسمح لها بالوقوف مع الصين أو روسيا ضد الطرف الآخر» وإن كل ما يستطيع أصحاب القرار في واشنطن فعله بعد توريط أنفسهم على جبهتين في الوقت نفسه «ألّا يؤججوا التوترات، ويخلقوا خيارات جديدة».

المشكلة، هي أن الولايات المتحدة تتمسك بتأجيج الموقف، ولا تبدي أية بوادر للتراجع على الجبهتين الأوكرانية والتايوانية، وهو ما سيضعها أمام ضربات موجعة من روسيا والصين معاً، وتحديداً بعد أن تجرأت واشنطن بالمساس بمسائل الأمن الوطني الحساسة.

الجزائر وروسيا.. علاقات استراتيجية جديدة ومناورات عسكرية

بعدما أعلنت كلٌّ من روسيا والجزائر خلال الشهر الماضي عن وجود اتفاقات استراتيجية جديدة بين البلدين، صرح المكتب الإعلامي للمنطقة العسكرية الجنوبية الروسية عن تنظيم مناورات عسكرية روسية جزائرية مشتركة، ستجري لأول مرة في الجزائر تحت اسم «درع الصحراء 2022» خلال شهر تشرين الثاني المقبل.

■ حمزة طحان

وقال البيان: إن موضوع المناورات هو أعمال تكتيكية للبحث عن الإرهابيين في الصحراء وتدميرهم، وسيشارك بها نحو 80 جندياً روسياً و80 جندياً جزائرياً.

يذكر أن هذه هي المناورات الثانية التي تجمع بين البلدين، حيث أجريت الأولى في عام 2021 في جمهورية أوسيتا الشمالية الروسية، والتي ضمت 200 جندياً آنذاك.

يحمل هذا الإعلان رسائل عدة تتعلق برفع مستوى العلاقات بين البلدين درجة إضافية، وبمواجهة الضغوط التي تتعرض لها الجزائر بالتعاون مع روسيا، سواء فيما يتعلق بملف الصحراء الغربية، أو بالخلافات مع المغرب، ومن خلف الموضوعين مجمل الضغوط الغربية والأمريكية على الجزائر.

وفي هذا السياق أيضاً، تُذكر تصريحات الرئيس الجزائري عبد الحميد تبون حول انضمام بلاده إلى تحالف «بريكس» نهاية الشهر الماضي، قائلاً: إن الجزائر تلبي بدرجة كبيرة الشروط اللازمة للالتحاق، ومعتبراً أنه ستوجد أخبار سارة في هذا الأمر.

وبالتركيب ما بين الموضوعين وتطورهما، بات يمكن اعتبار الجزائر نقطة ارتكاز رئيسية وفاعلة لا لروسيا أو الصين أو البريكس بعينهما، إنما لمجمل الميزان الدولي الجديد في العالم، وبوصف الجزائر بلد مرشحاً ليصبح دوره أكبر، وتحديداً على الساحة الإقليمية.

لكن يبقى الظرف الداخلي يمثل تحدياً جدّياً أمام الحكومة والقوى السياسية الجزائرية، التي يبدو أنها أيضاً تتفاعل إيجابياً مع ما يجري، وبقراءة أوضح مما سبق، ومنها مثالاً: تصريحات جبهة القوى الاشتراكية في الجزائر على لسان أمينها الأول يوسف أوشيش قائلاً: «إن مخاض تشكل نظام عالمي جديد يبعث بقوة عودة التوترات والنزاعات عبر العالم، ويعيد إعادة تشكيل التحالفات، ويزيد من حدة التنافس العالمي، كما يُسرع من وتيرة مخططات زعزعة الاستقرار وزرع الفوضى، والتي بلادنا، ومنطقتنا المغاربية، وجوارنا القريب والبعيد ليسوا بمنأى عنها [...] لا يمكن مواجهة كل هذه التحديات الجسيمة وبلادنا غارقة في ركود سياسي قاتل يمنع بروز مشروع وطني له من الجدارة والجدية ما يجعل الجزائريات والجزائريين يلتفون حوله، ويسعون لتحقيق أهدافه [...] اليوم الأزمة الاجتماعية أو الاقتصادية كلتاهما ظاهرتان للعيان، بل وحدتهما تزداد من يوم إلى آخر، وحتى القفزة التي عرفتها أسعار النفط لم تشفع في تبديد أثارهما».

الأوضاع الداخلية في الجزائر على المستويين الاقتصادي والسياسي يجب أن تكون ضمن الأولويات، وخصوصاً أنها ستكون عوامل داعمة للتوجهات الجزائرية الواضحة للعب دورها في المنطقة، وإن حل المشاكل المتراكمة سيكون المقياس الحاسم في جديّة القيادة الجزائرية في إنجاز المهام المطلوبة.

العراق: هل الخلاف قانوني فعلاً؟

يبدو أن موجة حراك سياسي واسعة انطلقت في العراق بشرارة الخلافات بين التيار الصدري والإطار التنسيقي، حيث تشهد أغلبية المحافظات العراقية احتجاجات واعتصامات واسعة لجماهير مختلف القوى السياسية.

■ ملاذ سعد

ويتمثل عنوان الصراع في المرحلة الراهنة في مسألة «حل مجلس النواب العراقي من عدمه».

تطورات الصدر والتنسيقي

على الرغم من موافقة الإطار التنسيقي الشكلية على مقترح الصدر بحل مجلس النواب العراقي وانعقاد انتخابات مبكرة، إلا أن رئيس ائتلاف «دولة القانون» نوري المالكي- وهو أحد مكونات الإطار التنسيقي- رفض إجراء مثل هذا الأمر دون عقد جلسة لمجلس النواب نفسه، معتبراً أن «لا حل للبرلمان ولا تغيير للنظام ولا انتخابات مبكرة إلا بعودة المجلس للانعقاد، وهو من يناقش هذه المطالب، وما يقرره نمضي به».

ورداً على ذلك، قال مقتدى الصدر: «ربما يقول قائل، إن حل البرلمان يحتاج إلى عقد جلسة برلمان ليحل نفسه، كلا [...] أوجه كلامي إلى الجهات القضائية المختصة وبالأخص رئيس مجلس القضاء الأعلى آملاً منهم تصحيح المسار، وخصوصاً بعد انتهاء المهل الدستورية الوجيزة وغيرها للبرلمان باختيار رئيس الجمهورية، وتكليف رئيس وزراء بتشكيل حكومة محاصصات، فضلا عن الأغلبية الوطنية أو المستقلة [...] على أن يقوم بحل البرلمان بعد تلك المخالفات الدستورية أعلاه خلال مدة لا تتجاوز نهاية الأسبوع القادم، وتكليف رئيس الجمهورية مشكوراً بتحديد موعد انتخابات مبكرة مشروطة بعدة شروط سنعلن عنها لاحقاً».

ليدخل الإطار التنسيقي قائلاً بعد اجتماع له «المجتمعون جددوا موقفهم في ضرورة احترام المؤسسات، وفي مقدمتها السلطتان القضائية والتشريعية، ورفض كل أشكال التجاوز عليها وعدم تعطيلها عن أداء مهامها الدستورية».

وتلا ذلك تظاهرات أوسع لكل من أنصار التيار الصدري والإطار التنسيقي في العاصمة بغداد، كما حوّل الإطار التنسيقي تظاهرات جماهيره إلى اعتصام مفتوح.

وأصدرت ما تسمى بـ «القوى المدنية» في العراق بياناً جاء فيه «نؤكد أن التغيير أصبح ضرورة وطنية، لا تراجع عنها، وأن عدم الاستجابة لنداء الشعب بالتغيير، فإن التكلفة السياسية ستكون باهضة لأولئك الرافضين له [...] نعود للتأكيد مرة أخرى، على ضرورة حل مجلس النواب العاجز، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة في ظرف عام واحد».

من خلافات سياسية ووطنية إلى قانونية ودستورية!

تجري حتى اللحظة محاولات لتأطير ما يجري في العراق بوصفه خلافات حول شرعية الدستور والقانون العراقيين وضرورة الاحتكام لهما، في الوقت الذي يدرك الجميع فيه أن «المشكلة القانونية» هذه ما هي إلا غطاء يخفي الصدام السياسي الكبير الجاري، والذي يلقي بوزنه الثقيل على مجلس القضاء الأعلى، ويعرضه لضغوطات هائلة تتعلق باتخاذه قرار بحل مجلس النواب من عدمه، وهو ما ستحسمه القوى السياسية ذات الوزن الأكبر لكنه لن يمر دون أن ينتج درجة أعلى من التوترات.

في فلسطين قضية واحدة وردٌ واحد

انتهت المواجهات الحامية في قطاع غزة بعد التوصل لاتفاق وقف إطلاق نار في يوم الأحد 7 آب الجاري الذي تم بوساطة مصرية، لكن الأجواء ما تزال متوترة، وهو ما دفع مصر لاستضافة وفد من حماس والجهاد الإسلامي في القاهرة، وذلك لبحث بعض الملفات، وتحديداً البنود التي لم ينفذها الكيان بعد، بل يحاول التنصل منها.

■ محرر الشؤون العربية والدولية

بعد الأيام الدامية التي شهدها القطاع، والتي تركّزت ضربات الاحتلال أثناءها على قيادات نوعية في منظمة الجهاد الإسلامي، التي استطاعت على الرغم من ذلك توجيه ضربات جوابية متجاوزةً آثار الاغتيالات النوعية بشكل سريع، وغير متوقع من قبل الكيان، الذي أدرك أن استمرار الضغط العسكري على القطاع يمكن أن يؤدي إلى نتائج عكسية تماماً، تحرمه من التبجح بتصفية اثنين من قادة «الجهاد» البارزين. فدخل في اتفاق للتهدئة مع الفصائل مشروط بوقف العدوان وإطلاق سراح كل من بسام السعدي وخليل العواودة.

تلاعب صهيوني مكشوف

بعد أن ضمن الكيان وقفاً لإطلاق النار وهدوءاً على الجبهة في غزة، عاد ليطلق عملية أمنية وعسكرية في نابلس، استهدفت مجموعة القيادي إبراهيم النابلسي الذي استشهد برفقة اثنين من رفاقه على إثر هذه العملية. ولم يعلن حتى اللحظة عن موعد إطلاق الأسرى الذين شملهم الاتفاق، بل الأكثر من ذلك، أن مسؤولين صهاينة ينكرون أن إطلاق سراح السعدي والعواودة كان جزءاً من الاتفاق أصلاً! ما يجرّد الوسيط المصري مجدداً من ثقة الأطراف الفلسطينية، التي بدأت تهتز بالفعل، وخصوصاً إذا استمر رفض الكيان للالتزام بتعهداته التي ضمنت مصر تنفيذها في مقابل وقف رد المقاومة على العدوان.

الأجواء المتوترة هذه تعيد احتمال التصعيد مجدداً، لكن المشكلة الأبرز التي ينبغي الوقوف أمامها وحلّها هي ضرورة وجود استراتيجية فلسطينية للتعامل مع المخطط الصهيوني الجديد- القديم، المبني على أساس تجزئة القضية الفلسطينية إلى «خصومات» متعددة بين الكيان من جهة وفصائل فلسطينية متفرقة من جهة أخرى. فاستهداف الكيان اليوم فصيلاً محدد دون غيره لا يعني أن الفصائل الباقية ستكون بعيدة عن نيرانه في المستقبل. بل إن المثال الأخير وحده كان كافياً، فاتفاق وقف إطلاق النار بين الجهاد الاسلامي والكيان الصهيوني لم يمنع الأخير من تنفيذ حملة تستهدف الضفة بعد 48 ساعة من سريان الاتفاق! كما لو أن الدماء في الضفة غير الدماء في غزة!

يكذبُ الكيان حين يقول: إنه يتعامل مع القضية الفلسطينية كملفات منفصلة، بل إن استراتيجيته لتصفية القضية تقوم على أمل إيهام أصحابها بأن «قضاياهم منفصلة موضوعياً»، ما يلعب دوراً في حالة الشقاق السياسي القائمة فعلًا. وعليه تكون وحدة الصف الفلسطيني شرطاً لازماً لنصر القضية، وإفشال محاولة التفرقة المستمرة، ويمكن النظر إلى غرفة العمليات المشتركة للفصائل الفلسطينية، وإلى شعار «وحدة الساحات» أيضاً، بوصفهما خطوتان في الاتجاه المطلوب. وحتى إنْ توقف الطور العسكري الحامي مؤقتاً، فإنّ السبيل بات واضحاً عبر الاستمرار بالعمل على رأب الصدع الفلسطيني الداخلي، انطلاقاً من اعتماد المقاومة المسلحة سبيلاً مشروعاً لتحصيل الحقوق، ووصولاً لاستكمال الهياكل السياسية لهذه المقاومة، بالاستناد إلى ما أنتجه الشعب الفلسطيني خلال نضاله من مؤسسات، وبالاستناد إلى حركة الأسرى التي باتت تشكل ضمير القضية، وواحدةً من أهم الفاعلين فيها، بحيث يتحقق التكامل الضروري بين الاشتباك المسلح والاشتباك السياسي، بين غزة والضفة والقدس وأراضي 48، بين الداخل الفلسطيني والشتات...

لا مانع لدى الغرب أن تقع كارثة نووية في أوكرانيا

استهدفت القوات الأوكرانية، وما تزال، محطة زابوروجيا الكهروذرية- الواقعة قرب مدينة إينرغوغراد والمسيطر عليهم من قبل القوات الروسية- بقصف في مختلف أنواع الأسلحة من قذائف الهاون إلى الصواريخ «أمريكية الصنع» مروراً بالطائرات المسيرة، بما يهدد جدياً بوقوع كارثة نووية بحال تمكن أي سلاح من إصابة هدفه.

■ جابر خطّار

وقد حمّلت روسيا- على لسان مندوبها الدائم لدى مجلس الأمن فاسيلي نيبينزيا- كييف والدول الداعمة لها المسؤولية عن أية كارثة نووية قد تقع في محطة زابوروجيا، مؤكداً استعداد روسيا تسهيل زيارة بعثة الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى المحطة.

وعلى الرغم من ذلك، لم يصدر أي تحرك جدي من كييف أو الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة أو حتى الأمم المتحدة، لمنع كييف أو مجرد الضغط عليها للتوقف عن هذا الأمر، وعوضاً عن ذلك، دعا مفوض الاتحاد الأوروبي للأمن والسياسة الخارجية- جوزيب بوريل- القوات الروسية للانسحاب من المحطة، وجعل محيطها منطقة منزوعة السلاح، أي عملياً عودة المنطقة والمحطة إلى إدارة كييف، وهو جوهر وهدف هذه الاستهدافات العسكرية بالحد الأعلى.

أما الحد الأدنى فيتمثل بتوقيف عمل المحطة الكهروذرية، وهو ما أشار إليه عضو مجلس إدارة مقاطعة زابوروجيا فلاديمير روغوف، بقوله: إنه من غير المستبعد توقيف عمل المحطة إثر ما يجري.

بالمختصر، تمثل محطة زابوروجيا رمزاً هاماً في الصراع الدائر في أوكرانيا، حيث تعد إحدى أكبر المحطات الكهروذرية في أوروبا، ووفقاً للخبراء فمن المحتمل توقف 20% من الطاقة التي تولدها المحطة عن التدفق إلى أوكرانيا، وذلك مع اقتراب الشتاء، بما يحمله من متطلبات طاقة أعلى لا تستطيع أوروبا أو الولايات المتحدة تأمينها لكييف، فضلاً عن الجوانب التجارية والربحية من تشغيلها.

تشير مغامرة الغربيين والأمريكيين التي تنفذ بأيدي المتطرفين الأوكرانيين بعدم وجود مانع من وقوع كارثة نووية مُحضر لها إعلامياً على أية حال، خاصة مع ضيق فرض انتصاراتهم بمرور الوقت، ومن غير الممكن معرفة ما قد يجري، لكن من المرجح، بحال استمر الاستهداف العسكري للمحطة، أن يجري توقيف عملها مؤقتاً، ريثما تجري السيطرة على المناطق التي تطلق منها هذه الأسلحة.

الفحم يثبت فشل لاعبي الجيوسياسة

دخل حظر الاتحاد الأوروبي على واردات الفحم الروسي حيّز التنفيذ منذ عدّة أيام، وذلك على الرغم من مخاوف واسعة النطاق من أزمة طاقة تلوح في الأفق ستضرب الكتلة الأوروبية هذا الشتاء. وكانت المفوضية الأوروبية في محاولتها تسويق هذا الحظر كعمل بطولي قد أعلنت بأنّ الحظر سيكلف موسكو 8 مليارات يورو سنوياً، حيث كان الاتحاد الأوروبي يستورد 45% من احتياجاته من الفحم من روسيا، وبلغت الواردات 48,7 مليون طن متري في عام 2021. هل حقاً روسيا هي من ستعاني من الحظر؟ وإذا كان الحال كذلك فلماذا يبدو أنّ أوروبا تدفع الثمن؟

■ عدد من الكتاب
ترجمة وإعداد: أوديت الحسين

وفقاً لمركز أبحاث برويغل في بروكسل، فقد كانت دول الاتحاد الأوروبي تستخدم واردات الفحم من روسيا في الغالب لتوليد الكهرباء، وتمثّل الواردات حوالي 70% من واردات الكتلة الأوروبية من الفحم الحراري. ألمانيا وبولندا تعتمدان بشكل كبير على الفحم الحراري الروسي، وذلك رغم أنّ بولندا تعدّ من منتجي الفحم، الأمر الذي سنعود له. الاتحاد الأوروبي الذي يحاول الاستمرار في «معاقبة» روسيا عبر تقليل الاعتماد على واردات الطاقة منها، ليس في الغاز والفحم فقط بل في تعليق واردات النفط أيضاً، مع استثناء السماح بالواردات عبر خطوط الأنابيب كما هي الحال بالنسبة للمجر، يكافح اليوم للعثور على مصادر بديلة للفحم والنفط والغاز من جميع أنحاء العالم.

وفقاً لبريان ريكتيكس، عضو الرابطة الأوروبية للفحم والليغنيت، فالاتحاد الأوروبي يسعى إلى استيراد المزيد من الفحم أكثر من ذي قبل، في الوقت الذي لا يزال يبحث فيه عن بدائل للغاز، وهو مصدر الطاقة الأكثر أهمية الذي يستورده من روسيا. يرى ريكتيكس بأنّ هذا يجب أن يحدث طالما أنّ هناك حاجة لاستبدال ما يصل إلى 120 تيراواط/سا من إنتاج الكهرباء بالغاز عبر الفحم والليغنيت. لكن يشدد ريكتيكس بأنّ استبدال الفحم الروسي بفحم من مكان آخر ليس إلا واحداً من جوانب أزمة الطاقة التي يواجهها الاتحاد الأوروبي، وأنّ الكتلة الأوروبية ستحتاج إلى استيراد المزيد من الفحم لتعويض مشتريات النفط والغاز.

في الحقيقة بدأ الاتحاد الأوروبي بالفعل بزيادة إنتاج الفحم في دوله، وفي زيادة الواردات من كولومبيا وأستراليا والولايات المتحدة وإندونيسيا، ممّا أثار انتقادات حادة من دعاة حماية البيئة. وفقاً لبيانات مؤسسة برايمر لخدمات الشحن، استوردت الدول الأوروبية في شهر حزيران أكثر من 7,9 مليون طن من الفحم الحراري، أي أكثر من الضعف على أساس سنوي.

وكما قال روبن بروكس، كبير الاقتصاديين في معهد التمويل الدولي، فعقوبات الاتحاد الأوروبي على الطاقة الروسية قد فشلت: «خلق قرارنا باقتطاع الطاقة من العقوبات المفروضة على روسيا وحشاً. الفائض في الحساب الجاري الروسي عادة ما يقارب الصفر في أشهر الصيف، حيث تؤدي درجات الحرارة الدافئة في جميع أنحاء أوروبا إلى خفض الطلب على النفط والغاز. لكن ليس هذا العام، فالأرقام والجداول من حزيران وتموز يظهران فائضاً روسياً يتجاوز 30 مليار دولار... لقد قفز إنفاق الاتحاد الأوروبي على الطاقة الروسية 71% على النفط، و260% على الغاز، و170% على الفحم ما بين كانون الثاني وأيار من هذا العام، بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي».

ارتفعت أسعار الطاقة بشكل هائل في بولندا ومن المتوقع أن يقع المستهلكون البولنديون في فقر طاقة بحلول الشتاء، ناهيك عن أنّهم لن يعودوا قادرين على دفع فواتير التدفئة

على المقلب الآخر عند روسيا لا يبدو أنّ الحظر الأوروبي يزعجهم كثيراً. فكما صرّح المحلل في مؤسسة أبحاث فينام: أليكسي كالاتشيف، بأنّ الحظر الذي فرضه الاتحاد الأوروبي على واردات الفحم الروسي لن يكون له تأثير حاسم على مجمل صادرات الفحم من روسيا: «إن كان هناك أيّ انخفاض في الصادرات الروسية، فلن يكون ذلك أمراً بالغ الأهمية. قد يؤثر هذا على شركات معينة تستهدف السوق الأوروبية فقط، لكن من حيث المبدأ فالشركات العاملة في شرق سيبيريا والشرق الأقصى ركزوا على عمليات التسليم إلى الصين وجنوب شرق آسيا منذ البداية». فحصّة الإمدادات إلى أوروبا من عمليات الشركات الكبرى مثل راسبادسكايا وميتشل لا تتجاوز 10% من مجمل عملياتها. قد ترتفع تكاليف شراء الفحم ونقله لأنّ المسافة التي سيكون على الشحنات قطعها ستكون أكبر. فروسيا من جهة ستعيد توجيه صادراتها إلى الهند والصين ودول جنوب شرق آسيا، بينما ستبدأ أوروبا بتكثيف مشترياتها من الفحم من جنوب إفريقيا وأستراليا. ستصبح تكاليف النقل الأعلى عبئاً يتحمله الجميع سواء وجدت أوروبا بديلاً للفحم الروسي أم لا.

أكبر منتج للفحم في أوروبا يترنّح!

تعدّ بولندا– جارة روسيا اللدود– أكبر منتج للفحم في أوروبا، وكانت من المتحمسين والسباقين لمقاطعة واردات الفحم من روسيا. لكنّ بولندا كانت تستورد قرابة نصف ما تحتاجه من الفحم من روسيا. وفقاً لمركز أبحاث فوروم إنرجي الموجود في وارسو، تستخدم بولندا 10 ملايين طن من الفحم سنوياً لتدفئة المنازل– ما يمثل 87% من إجمالي الفحم المستهلك في منازل الاتحاد الأوروبي. نصفه يستخرج محلياً، و40% أو 3,9 ملايين طن يتم استيرادها من روسيا سنوياً.

مشكلة أخرى تعاني منها بولندا هي رداءة نوع فحمها مقارنة بالفحم الروسي، وارتفاع تكاليف استخراجه بشكل كبير لكونه مدفوناً بشكل أعمق. يستخدم الفحم الروسي في محطات التدفئة في بولندا لجودته المرتفعة، ولا يمكن استبداله بالفحم البولندي. ارتفعت أسعار الطاقة بشكل هائل في بولندا، ومن المتوقع أن يقع المستهلكون البولنديون في فقر طاقة بحلول الشتاء، ناهيك عن أنّهم لن يعودوا قادرين على دفع فواتير التدفئة. تحاول الحكومة اتخاذ خطوات دعم لمرة واحدة للمستهلكين، ولكنّ الخبراء مجمعون على أنّ هذا لا يكفي، خاصة عندما تشتدّ الحاجة للطاقة.

في هذه الأيام تمتلك بولندا أدنى احتياطات من الفحم منذ الحرب العالمية الثانية. فالمخزون الذي ارتفع أثناء الوباء إلى 8 ملايين طن انخفض إلى 4,4 ملايين طن في هذا الشهر آب. قامت شركات إنتاج الفحم الكبرى في بولندا ببيع مخزوناتها دون أن يكون لديها ما يكفي من الإمدادات لتعويضه. اليوم بولندا تحولت إلى مستورد صاف للكهرباء بعد انخفاض الإنتاج في محطات الطاقة البولندية.

الانتقادات للحكومة البولندية ولحلولها تتزايد باستمرار. ووفقاً لمؤسسة الطاقة البولندية: لا يمكن للمناجم البولندية زيادة الإنتاج في غضون بضعة أشهر، فهذا مستحيل، ولهذا ليس لدى بولندا خيار سوى استيراد الفحم من البلدان التي يمكن شراؤه منها مثل كولومبيا وأستراليا وإندونيسيا. كما أنّ الإجراءات الداخلية البولندية سترفع الأسعار أكثر مع محدودية العرض، حيث لن تحصل حوالي 80% من الأسر البولندية

الأوروبيين في حفظ مصالحهم

على ما يكفيها من الفحم لموسم التدفئة، والذي يبلغ قرابة 4 أطنان من الفحم للأسرة الواحدة.

تفكر الحكومة البولندية اليوم في رفع الحظر الذي فرضته عام 2020 على الفحم الأسوأ جودة، كما أنّها سمحت للناس بالبحث عن حطب الوقود في الغابات. وكما قال الخبير من مؤسسة دبليو.إن البحثية، فالحكومة البولندية تتصرّف بشكل فوضوي... فقرار الحكومة البولندية بفرض حظر على واردات الفحم من روسيا في نيسان الماضي لم يسبقه التحليل الضروري للوضع، ولم يدرك السياسيون أنّ إمدادات الفحم للمنازل لا يمكن استبدالها بسرعة وسهولة، فالمدافئ المنزلية تتطلب فحماً ذا جودة أعلى من المحروق في محطات الطاقة.

يضيف إلى مشكلات بولندا أنّ أوروبا بأسرها اتجهت اليوم نحو استيراد المزيد من الفحم والخشب. كانت بولندا تتوقّع الحصول في هذه الفترة على قرابة ثلث وارداتها من الفحم من إندونيسيا قبل أن تصدر الحكومة الإندونيسية قرار فرض حظر جزئي على التصدير. يأخذنا هذا إلى أكبر مصدّر للفحم في العالم: إندونيسيا.

الأوروبيون عبء على آسيا

للمرة الثانية هذا العام أعلنت إندونيسيا عن حظر جزئي لتصدير الفحم بسبب التخلّف عن تحقيق الأهداف المحلية. إندونيسيا هي أكبر مصدّر للفحم في العالم. في العام الماضي 2021، صدّرت البلاد 441,5 مليون طن من الفحم، أي ما يعادل 31% من صادرات الفحم العالمية. يتمّ نقلها جميعها عبر السفن، لهذا كانت في 2021 تعادل 8% من الطلب العالمي على حاويات البضائع الجافة.

يأتي الحظر الجزئي الإندونيسي في وقت يثير الهلع في أوروبا التي تحاول إيجاد بديل للفحم الروسي. كان وزير الطاقة والثروة المعدنية الإندونيسي قد صرّح في 10 آب بأنّ شركات الفحم المحلية قد فشلت في تحقيق الهدف الموضوع لها: بيع 25% من إنتاجها من الفحم في السوق المحلية، وهو الهدف شديد الأهمية بالنسبة لإندونيسيا للحفاظ على مصادر الطاقة الأساسية المحلية.

في بداية هذا العام كانت إندونيسيا قد علقت جميع صادرات الفحم الحراري بسبب النقص المحلي، حيث إنّ مخزونات الفحم في 20 محطة مملوكة للدولة خاصة لتوليد الكهرباء آخذة في الانخفاض، مما عرّض أكثر من 10 ملايين منزل إندونيسي لانقطاع الكهرباء. تحكم السلطات الإندونيسية سيطرتها على قطاع الفحم وتتحكم في أسعاره، ويمكنها منع الشركات التي لا تتبع القوانين من دخول سوق التصدير.

ورغم أنّ بعض المحللين أمثال نيلز راسموسن، كبير محللي الشحن في مؤسسة بيامكو قد اعتبر أنّ الحظر الكامل للتصدير غير وارد اليوم، وأنّ مستوى يجاوز 4,5 مليون طن مستوى آمن. فإنّ أيّ انقطاع مطوّل في شحنات الفحم قد يكون صعباً بشكل خاص على أوروبا لأنّها تعمل على بناء مخزوناتها قبل أشهر الشتاء القادم، وكان يعتمد على وعود إندونيسيا بزيادة الصادرات للمساعدة في سدّ الفجوة التي خلقها حظر استيراد الفحم الروسي. مع إعلان دول الاتحاد الأوروبي، مثل هولندا والنمسا، عن خطط إعادة تشغيل محطات الفحم لتعويض النقص المتوقع في الغاز، تبدو القرارات الحكومية الإندونيسية مرعبة. يفسّر هذا ما صرّح به المسؤولون الإندونيسيون بأنّ قطاع التعدين في البلاد قد توسّع بما يزيد عن 4% في الربع الثاني من هذا العام، وذلك غالباً بسبب زيادة الطلب الأجنبي وخاصة من الاتحاد الأوروبي. تبقى هناك مشكلة أنّ جودة الفحم الإندونيسي الحرارية أقلّ بكثير من جودة الفحم الروسي.

من المتوقّع أن يؤدي ارتفاع مسافات الإبحار لنقل الفحم إلى ارتفاع سعره، ذلك ناهيك عن زيادة الطلب عليه وعلى سفن الشحن الكبيرة في الأشهر المقبلة اللذان سيؤديان إلى ارتفاع سعره بالتأكيد.

ارتفعت كامل الواردات الأوروبية بنسبة 36% بالرغم من ارتفاع الأسعار فالفحم يبقى مصدر الطاقة الأزهد ثمناً

التدافع على الشحنات وأسعار أعلى

مع محاولة الأوروبيين إيجاد بديل عن الفحم الروسي قبل الشتاء القادم، سارعوا إلى تخزينه، بما في ذلك الشحنات من روسيا قبل سريان الحظر، كطريقة لتلبية احتياجات الطاقة في القارة. لكن الهوّة في الأسعار بين الفحم الأوروبي والأسترالي هذا العام جعلت من منطقة آسيا– الهادئ محلّ منافسة وتدافع حتّى عندما وصلت أسعار ناقلات الحاويات الجافة إلى أسعار قياسية. يمكن اليوم بالفعل ملاحظة التغييرات الصارخة في أنماط التجارة.

ارتفعت كامل الواردات الأوروبية بنسبة 36% بالرغم من ارتفاع الأسعار، فالفحم يبقى مصدر الطاقة الأزهد ثمناً. الواردات من الموردين في المحيط الأطلسي تضاعفت في تموز، لتصل إلى 6 ملايين طن، مدفوعة بشحنات كبيرة من الولايات المتحدة، وإحياء المسار التجاري بين جنوب إفريقيا وأوروبا.

تقول كبيرة المحللين في شركة تمويل الشحن برايمار، ألكسندرا ألاتاري: «للمتابعة على هذا النحو، نتوقع أن نشهد مدىً كاملاً من التحول التجاري. سيكون على الاتحاد الأوروبي دفع سعر أعلى لجذب شحنات الفحم الموجهة إلى آسيا التي لن تغير وجهتها بغير ذلك». توقعت شركة برايمار أن تصبح الولايات المتحدة وكولومبيا وجنوب إفريقيا وأستراليا هي أكبر مورّد للفحم للاتحاد الأوروبي بدءاً من هذا الشهر.

لكنّ البعض، أمثال بوراك شيتينوك، رئيس الأبحاث في شركة تمويل الشحن آرو، يرون بأنّ هناك تغييراً كاملاً في التجارة: «سنشهد على الأرجح المزيد من شحنات الفحم الروسي تتجه ناحية الهند والصين، حيث سيكون على أوروبا أن تشتري الفحم من مصادر أبعد مسافة ينقلونه لها عبر الهادئ والأطلسي. المشكلة أنّ المرافق الأوروبية تواجه هذه اللحظة انخفاضاً في مستوى المياه الداخلية، ما يجعل من الصعب توصيل الفحم من الموانئ الكبيرة إلى محطات الطاقة. كما أنّ مخزونات الفحم تزيد وستشكل عائقاً أمام المزيد من الواردات على المدى القريب». مستويات المياه في نهر الراين في أدنى مستوى لها منذ 15 عام، ما يؤخر تسليم الشحنات باستخدام الزوارق. في هذه الأثناء بدأت شحنات الفحم في موانئ أنتورب وروتردام وأمستردام بأن تصبح فائضة، وبدأت تستخدم مخازن خام الحديد. لكنّ حاجة أوروبا للفحم أكبر من هذه العقبة. جميع الصناعات تحاول تكديس مخازينها قبل الشتاء. ولكنّ مشكلات لوجستية مستمرة تعني بأنّ الازدحام والأسعار ستبقى مرتفعة.

تنافس أوروبي مدمر

ماذا الآن؟ يمكن توقّع المزيد من اللعب الدنيء من قبل الدول الكبرى في أوروبا التي عادت لاستخدام الفحم بسبب تجاهلها حقائق مثل أنّ روسيا تورّد 14 إلى 20% من حاجة العالم للطاقة. مثل ألمانيا التي تريد الاعتماد عليه من أجل تشغيل مصانع بي.إم.دبليو، وذلك على حساب الأماكن المجاورة مثل بولندا. سيكون على الألمان امتصاص الطاقة من مواطنين أوروبيين آخرين موجودين في رومانيا وفي بلغاريا أيضاً.

لكن لن يقتصر الأمر على الصراع بين الدول الكبرى والصغرى، بل على المشكلات التي ستنشب بين مناطق متباينة داخل الدول نفسها. فحتى تبقى الإنارة موجودة في بنوك لوكسمبورغ ومصانع التكنولوجيا الفائقة الألمانية لا بدّ أن يحدث أمر دراماتيكي. سيكون على الألمان أن يحولوا أغلب الطاقة المتاحة إلى الصناعات الثقيلة في الغرب، ولهذا قد يكون على أجزاء كاملة من البلاد أن تعاني من نقص الطاقة أكثر من أجزاء أخرى. تشير الوقائع في أسواق العقود الآجلة للفحم بأنّ أسعار الفحم ستستمرّ بالارتفاع. بلغ سعر عقد آجل مستحق في كانون الأول 2026 في ميناء نيوكاسل الأسترالي 233,15 دولاراً للطن، ليرتفع بذلك من 111,15 دولاراً في بداية العام، و80,80 دولاراً في بداية 2021. وقد قامت مؤسسة فيتش لتحليل للطاقة برفع توقعاتها لأسعار الفحم الحراري في آسيا وأوقيانوسيا لهذا العام وما بعده بشكل كبير جداً. فمن المتوقع أن يصل سعر طن الفحم المحمّل من ميناء نيوكاسل إلى وسطي 320 دولاراً هذا العام بالمقارنة مع آخر توقعاتهم عند 230 دولاراً، ووسطي 246 دولاراً ما بين هذا العام و2026، وذلك بالمقارنة مع آخر توقعاتهم عند 159 دولاراً.

من جديد يبدو أنّ القرارات الأوروبية ترتدّ على أوروبا، سواء على اقتصادها أو رفاه مواطنيها. ومن جديد يثبت لاعبو شطرنج الجيوسياسة الأوروبيون بأنّهم فاشلون وغير قادرين على تمييز مصالحهم والسعي وراءها. لهذا سيكون عليهم تحمّل «معاقبة» روسيا وآثارها المدمرة عليهم.

إضراب العمال في السينما العالمية

عالجت الأفلام السينمائية تجارب الإضرابات العمالية في القرن العشرين، ومنها الفيلم السوفييتي «الإضراب» والفيلم الأمريكي «عناقيد الغضب» والفيلم الإيطالي الفرنسي واليوغسلافي المشترك «المنظم»

■ آلان كرد

الإضراب

فيلم للمخرج السوفييتي سيرجي أيزنشتاين الذي أسس المونتاج وطوّره كأسلوب سينمائي، وله تحف سينمائية عام 1925 مثل فيلم البارجة بوتيمكين وفيلم الإضراب.

يعرض الفيلم إضراباً لعمال المصانع في مطلع القرن العشرين، والإجراءات الوحشية التي يلجأ إليها أصحاب العمل في محاولة لقمع الأعمال الجماعية للعمال. يخلق أيزنشتاين صوراً بصرية مثيرة طوال الوقت، وغالباً ما يقارن معاملة العمال بمعاملة الماشية، مثل ذلك المشهد الرمزي عندما يتخلل بدء العنف تجاه العمال مشاهد ذبح الماشية. ورغم مرور قرن تقريباً على هذا الفيلم، لكنه يحافظ على مكانته وتأثيره حتى اليوم، إذ كان إيزنشتاين أحد أشهر صانعي الأفلام في العالم.

المنظم

فيلم إيطالي فرنسي يوغسلافي مشترك عام 1963، تدور أحداث الفيلم في تورين في نهاية القرن التاسع عشر ويفتح بمشهد يُظهر العمال من جميع الأعمار، يعلمون منذ الخامسة والنصف صباحاً حتى الثامنة والنصف مساءاً.

ومع اقتراب نهاية اليوم، يبدأ الإرهاق في إحداث خسائر وتضرب الكارثة عندما تشوه آلة يد أحد العمال الذين شعروا بالنعس. فقرر العمال تشكيل لجنة مخصصة والتحدث إلى الإدارة، وذكروا قضيتهم أن يوم العمل الذي يبلغ 14 ساعة يحتاج إلى تخفيض ساعة واحدة لتجنب الحوادث الناتجة عن الإرهاق.

يتم تجاهل طلبهم ولا يتلقون سوى التحذيرات. وجرت محاولة لاحقة من قبل العمال للتأكيد على مطالبهم من خلال تنظيم خروج مبكر بساعة واحدة من مساء اليوم التالي، وتؤدي هذه الحركة إلى هزيمة مذلة عندما يفقدون أعصابهم ويبقون حتى الوقت المعتاد.

وكان البروفيسور سينيجاليا ناشطاً عمالياً هارباً من الشرطة في جنوة، قفز من قطار الشحن وجاء للاختباء في الحي. وهناك، صار ينظم اجتماعات العمال، حيث يناقش مع العمال غير المترددين فكرة أن يأتي الجميع إلى العمل متأخرين ساعة واحدة لتوضيح وجهة نظرهم. وبعد إلقاء كلمة نارية يقنع العمال بتصعيد نضالهم من خلال عدم القدوم إلى العمل على الإطلاق والدخول في إضراب بدلاً من ذلك التأخير ساعة واحدة. وبالاعتماد على تجربته الخاصة، يساعدهم البروفيسور أيضاً على الاستعداد بشكل فعال من خلال تكوين مخزون من الإمدادات.

وبعد محاولة فاشلة لحث المضربين على استئناف العمل من خلال منح امتيازات رمزية دون تقصير أيام العمل، تشرع الإدارة في جلب العمال الذين تم تسريحهم حديثاً من قبل مصنع آخر لتولي المهمة. اندلعت مواجهة بين المضربين والعمال البدلاء، مما أدى إلى وفاة أحد العمال. وتلفت هذه المأساة انتباه الصحافة والحكومة، مما أجبر أصحاب المصانع على إعادة العمال البدلاء إلى ديارهم. ولكن الشرطة قبضت على البروفيسور.

مع وصول مدة الإضراب إلى شهر، يعاني أصحاب المصانع من خسائر مالية فادحة ويوشكون على الاستسلام. غير مدركين لهذا الأمر، ويعانون من قلة الإمدادات وتدني الروح المعنوية، يجتمع العمال ويصوتون لإنهاء الإضراب. ثم يظهر البروفيسور مرة أخرى، ويلقي كلمة على العمال ويقنعهم ليس فقط بمواصلة الإضراب، ولكن لتصعيد الحركة من خلال احتلال المصنع «كانت احتلالات المصانع ظاهرة في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين». وتحدث مواجهة بين المضربين ووحدة من الجيش تم إرسالهم لمنع الوصول إلى المبنى، أطلق الجنود النار على الحشد، مما أسفر عن مقتل عامل وإصابة آخرين.

تعكس نهاية الفيلم بدايته: يظهر الموظفون ذوو الوجه القاتم يعبرون بوابات المصنع لاستئناف العمل، مع استبدال العامل المقتول أوميرو بشقيقه الأصغر «الذي كان أوميرو يأمل في حصوله على تعليم أفضل والهروب من مصير عمال المصانع». في هذه الأثناء، يقفز راؤول في قطار شحن للعثور على مأوى مع أحد أعضاء الحركة العمالية السرية في مدينة أخرى، وهو مصمم على مواصلة النضال بين العمال.

إضراب العمال في السينما العالمية..... يعرض الفيلم إضراباً لعمال المصانع في مطلع القرن العشرين والإجراءات الوحشية التي يلجأ إليها أصحاب العمل في محاولة لقمع الأعمال الجماعية للعمال

عناقيد الغضب

فيلم مقتبس من رواية تحمل الاسم نفسه لجون شتاينبيك. يبدأ الفيلم مع توم جاد الذي أطلق سراحه لتوه من السجن، وهو يتجول في طريقه إلى المزرعة التي تعمل فيها عائلته. وتبين أنها مهجورة لكنهم وجدوا الجار مولي جريفز الذي يختبئ هناك. وصف الجار كيف أجبر أصحاب الأرض المزارعين المحليين على ترك مزارعهم وكيف هدموا منازلهم بالجرارات. سرعان ما يلتقي توم بالعائلة في منزل عمه. ثم يهاجر مع عائلات أخرى تم إجلاؤها إلى كاليفورنيا.

الرحلة على طول الطريق السريع شاقة، وسرعان ما تؤثر على عائلة جاد. الجد العجوز يموت على طول الطريق. يكتب توم الظروف المحيطة بالموت على صفحة من الكتاب المقدس للعائلة ويضعها على الجسد قبل أن يدفنوه، حتى لا يُنظر إلى موته على أنه جريمة قتل إذا تم اكتشافه. يوقفون سياراتهم في معسكر ويلتقون برجل عائد من كاليفورنيا يسخر من الفرص المتاحة في كاليفورنيا ويتحدث بمرارة عن تجاربه في الغرب. ثم تموت الجدة عندما يصلون إلى كاليفورنيا. يترك الابن الأكبر العائلة، بينما يهجر صهره زوجته الحامل. تصل الأسرة إلى أول مخيم مؤقت للعمال. المخيم مزدحم بالمسافرين الجياع والعاطلين واليائسين الآخرين. وتشق شاحنتهم طريقها ببطء عبر صف من منازل الأكواخ وحول سكان المخيم الذين يعانون من الجوع.

غادرت العائلة هذا المخيم إلى مخيم للمهاجرين، واكتشفوا ارتفاع أسعار المواد الغذائية في متجر الشركة الوحيد في المنطقة. وعندما تنظم مجموعة من العمال المهاجرين إضراباً عن العمل، يريد توم معرفة المزيد عنهم. يحضر اجتماعاً سرياً في الغابة المظلمة. وعندما يتم اكتشاف التجمع، يقتل أحد حراس المخيم العامل كيسي. ويقتل توم الحارس دون قصد أثناء الدفاع عن نفسه. وأخفت العائلة توم عند وصول الحراس بحثاً عمّن قتل الحارس.

يتحمس توم للعمل من أجل التغيير بعدما شهده في المخيمات المختلفة. وأخبر أسرته أنه يخطط لمواصلة مهمة العامل المقتول كيسي من خلال النضال من أجل حقوق العمال. ويغادر للانضمام إلى الحركة الملتزمة بالنضال من أجل العدالة الاجتماعية. وقال: سأكون في كل مكان في الظلام. سأكون في كل مكان. أينما تنظر، أينما كان هناك قتال، حتى يتمكن الجائعون من تناول الطعام، سأكون هناك. أينما كان هناك شرطي يضرب الرجال، سأكون هناك. سأكون في صراخ الرجال عندما يكونون غاضبين. سأكون في الطريقة التي يضحك بها الأطفال عندما يكونون جائعين ويعرفون أن العشاء جاهز، وعندما يأكل الناس الأشياء التي يربونها ويعيشون في المنازل التي يبنونها، سأكون هناك أيضاً.

تراجع الكتاب وتقدم عمال الكتب

حملت الأعوام الثلاثة الماضية ضربة قاسية إلى عالم الكتب، من إصدار الكتب إلى بيعها، وشهد سوق الكتاب ركوداً وانخفاضاً كبيراً في المبيعات بنسب مختلفة حسب الحالة في كل بلد. فعالم الكتب له حصته من الأزمة الرأسمالية أيضاً.

وكانت حصة الأسد في انخفاض مبيعات الكتب من نصيب اليابان وبريطانيا حسب التقارير الإعلامية. حيث أغلقت المكتبات الشهيرة أبوابها لأول مرة. وفي بقية البلدان، حدث نفس الشيء: استمرار التراجع في المبيعات وإصدارات الكتب. وخلال هذه العاصفة التي أصابت عالم الكتب لأسباب متعددة، تراجع كبار المهيمنين على سوق الكتب إلى الدرجة الثانية، وحل محلهم كبار جدد عن طريق أدوات النشر الإلكترونية الجديدة، ولكن أصابتهم الأزمة أيضاً. ومن بقي يعمل بالطريقة القديمة، أصابته الأزمة بعمق أكبر.

وخلف هذه الأزمة، كانت أوضاع عمال الكتب «عمال دور النشر وعمال المكتبات ونقاط البيع» تتراجع هي الأخرى. ففي بلد مثل أستراليا انعكس انخفاض المبيعات على أجور عمال المكتبات ونقط البيع ومخازن الكتب لدرجة كبيرة. فهم غير محميين من التسريح، وأجورهم تتراجع، ويجري التلاعب بعقود العمل، أو لا توجد عقود أصلاً في مخالفة لقوانين العمل.

لذلك بدأ العمال بتنظيم نقابة عمّال الكتب للدفاع عن مصالحهم من أجل أجور أفضل وظروف عمل أفضل، إذ كان التنظيم النقابي غائباً عن هذا القطاع. مطالبين أرباب العمل احترام الاتفاقية التي جرى التفاوض عليها وتهرّب المدراء من تنفيذها. ولكن جميع المكتبات ونقاط البيع غير مشمولة حتى الآن باتفاقية التفاوض حول عقود العمل، وهذا ما يعطي المدراء ذريعة للتهرب. وينوي العمال الذين أسسوا النقابة حديثاً توسيع التنظيم ليشمل جميع عمال صناعة الكتب على مستوى أستراليا.

الكتاب يتراجع عالمياً بفعل تأثيرات الأزمة الرأسمالية، وعمال الكتب يتقدمون أول خطوة لحماية أنفسهم، رغم أنها خطوة صغيرة مقارنة بالطريق الطويل. ولكن درب الألف ميل يبدأ بخطوة. وقد يفشل هؤلاء العمال، ولكن سيكمل الآخرون هذا الطريق، وآخرون سيكملون من بعدهم، لأن القضية ليست سهلة أبداً.

أما عن تحسن ظروف إصدار الكتب وبيعها، فهذا رهن بما سيحدث في المستقبل.

أخبار ثقافية

مسرحية بيت ميت

صدر حديثاً عن الهيئة العامة السورية للكتاب ضمن إصدارات الكتاب الإلكتروني والمشروع الوطني للترجمة، مسرحية «بيت ميت» من تأليف الكاتب التركي ناظم حكمت. ترجمة جوزيف ناشف. تصميم الغلاف: عبد الله القصير. والمسرحية ذات طابع كوميدي، تتحدث عن تفكك الروابط الأسرية بفعل دوافع الجشع والأنانية، وعن الصراع الناشئ بين أفراد الأسرة حول تركة الأب. وتؤكد المسرحية أن نهاية الطمع وخيمة، فتنتهي نهاية مأساوية يكون فيها كل فرد من أفراد الأسرة خاسراً.

قاعدة بيانات القراءة

قام باحثون ببناء قاعدة بيانات حركة العين عند قراءة اللغة الصينية. وتعد حركة العين من أهم السلوكيات الأساسية أثناء القراءة. وعلى مدى العقدين الماضيين، استخدم عدد متزايد من دراسات القراءة، تقنيات قادرة على تتبع حركة العين وقدمت مورداً غنياً لإظهار الآليات المعقدة الكامنة ضمن القراءة. وطوّر معهد علم النفس التابع للأكاديمية الصينية للعلوم قاعدة البيانات من خلال قراءة 8551 رمزاً صينياً، وسجلت 9 أنواع من حركات العين لـ 1718 شخصاً شاركوا في 57 تجربة للقراءة.

كانوا وكنا

رسومات مختلفة بريشة الفنان الراحل ممتاز البحرة عن المقاومة الفلسطينية والحركة الفدائية في السبعينات، وعن انتفاضة أطفال الحجارة في ثمانينات القرن الماضي. وهي نماذج من الأعمال الفنية عن التأثير الكبير للقضية الفلسطينية ونضال الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	وائل منذر	0935662555

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حلب	جمال عبدو	0933796639
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2022/08/14» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

اكتشاف التاريخ

عرّف ماركس التاريخ لأول مرة كعملية موضوعية مقنونة لتطور وتغير المجتمعات. إن تاريخ أي مجتمع وجد حتى الآن ليس سوى تاريخ صراعات طبقية «البيان الشيوعي».

■ جمعة تايه

أسئلة وأجوبة حول التاريخ

هل التاريخ علم؟ نعم التاريخ علم يجعل من معرفة قوانين التاريخ مهمته الدائمة.

من هم صانعوا التاريخ؟ الناس «الجماهير الشعبية».

إذا كان الناس هم صانعوا التاريخ، هل يمكن أن يحددوا تطور التاريخ بإراداتهم ورغباتهم؟ لا. لأن نشاط الناس وتطور التاريخ تحدده القوانين الموضوعية للواقع الاجتماعي.

ماذا يعني فهم التاريخ؟ فهم التاريخ يعني تفسير النشاط العملي للناس، نشاط الناس التاريخي.

ماذا يعني عدم فهم التاريخ؟ يعني عدم إدراك المعنى الثوري للنشاط المادي للإنسان الاجتماعي.

ما هي الظاهرة التاريخية؟ هي الظاهرة المحكومة بالنشوء والزوال.

هل الرأسمالية ظاهرة تاريخية؟ نعم. لأن التشكيلة الرأسمالية نشأت في عهد معين وظروف معينة قبل قرون، وهي محكومة بالزوال في المستقبل حسب قانون التعاقب الصاعد للتشكيلات الاقتصادية الاجتماعية في المادية التاريخية.

ما هي المادية التاريخية؟ علم فلسفي عن المجتمع، وجزء لا يتجزأ من الماركسية. موضوع المادية التاريخية هو المجتمع كشكل اجتماعي خاص لحركة المادة، ومعرفة القوانين العامة للتاريخ.

اكتشافات ماركس

وكما أن داروين اكتشف قانون تطور العالم العضوي، اكتشف ماركس قانون تطور التاريخ البشري: وهو هذا الواقع البسيط، الذي ظل محجوباً حتى الآونة الأخيرة تحت الحجب الأيديولوجية ومفاده أنه يجب على الناس في المقام الأول أن يأكلوا ويشربوا ويسكنوا ويكتسوا قبل أن يغدو في مستطاعهم الانصراف إلى السياسة والعلم والفن والدين إلخ... وبالتالي فإن إنتاج الخيرات المادية المباشرة للحياة وكل درجة معينة من تطور الشعب أو العقد في الحقل الاقتصادي يؤلفان بالتالي الأساس الذي تنشأ منه مؤسسات الدولة والمفاهيم الحقوقية والفن وحتى التصورات الدينية عند جماعة معينة من الناس، والذي يجب لهذا السبب تفسيرها به، لا على العكس كما هي الحال الآن.

ولكن هذا ليس كل ما في الأمر. فإن ماركس قد اكتشف كذلك القانون الخاص بحركة أسلوب الإنتاج الرأسمالي المعاصر وبالمجتمع البرجوازي الذي أوجده هذا الأسلوب. فمع اكتشاف القيمة الزائدة ساد الوضوح دفعة واحدة في هذا المضمار، بينما البحوث السابقة التي نشرها الاقتصاديون البرجوازيون والنقاد الاشتراكيون على السواء كانت ضلالاً في الظلام. «فريديريك إنجلز، كلمة على قبر ماركس، ماركس إنجلز، مختارات، المجلد الثالث، ص 124– 125».

إن النظم الاجتماعية التي يعيش في ظلها أهل عهد تاريخي معين وبلد معين يشترطها مظهرا الإنتاج: درجة تطور العمل من جهة ودرجة تطور العائلة من جهة ثانية

اكتشاف مورغان

الفصول الواردة أدناه هي، إلى حد ما، تنفيذ لوصية. فإن كارل ماركس بالذات هو الذي كان قد اعتزم أن يعرض نتائج أبحاث مورغان بالارتباط مع معطيات دراسته– وأستطيع أن أقول، ضمن حدود معينة، دراستنا– المادية للتاريخ، وأن يوضح على هذا النحو وحسب كل أهميتها. ذلك أن مورغان قد اكتشف من جديد في أمريكا وعلى طريقته المفهوم المادي عن التاريخ، الذي سبق واكتشفه ماركس منذ أربعين سنة، وعلى هذا توصل، في النقاط الرئيسية، عند مقارنته البربرية والحضارة، إلى نفس النتائج التي توصل إليها ماركس. وكما أن اقتصاديي ألمانيا الرسميين استنسخوا «رأس المال» بجهد يوازي عنادهم في لزوم الصمت حوله، كذلك بالضبط سلك ممثلو علم «ما قبل التاريخ» في إنجلترا حيال «المجتمع القديم» لمورغان.

إن النظم الاجتماعية التي يعيش في ظلها أهل عهد تاريخي معين وبلد معين يشترطها مظهرا الإنتاج: درجة تطور العمل من جهة، ودرجة تطور العائلة من جهة ثانية. «فريديريك إنجلز، أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة، دار التقدم موسكو، ص 3– 4».